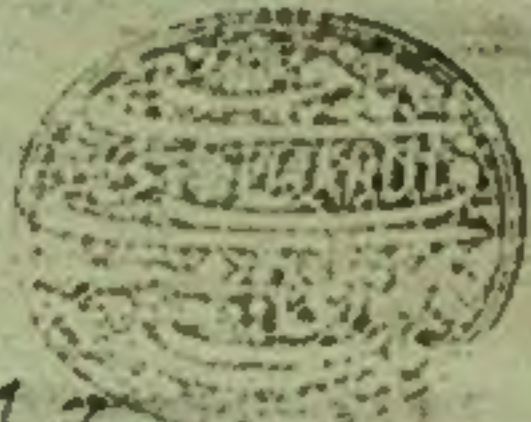


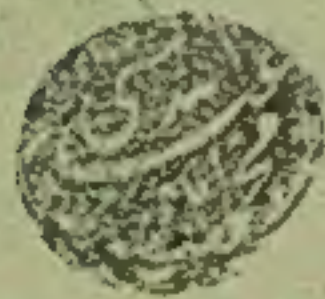
نسبه انشى على العصام
للعصديه في الوصفيه

الملك لله دخل في حفظ عهد
الحاجي بشير اغا ابراهيم باشا
لشتمان حميد واهله
ولف



بذره السني محمد من وقف مولانا محمد احمد والمير
حضرت اعاء دار السعادة الحاج سريه وقف للحريم
من هو على كل سني مدر حرمه العصاميه
محمد امين المعصوم واهله
عمر

٥٧٦



Süleymaniye U. Kütüphanesi			
Kismi	Hacı Beşir Ağa		
Yeni kayıt No.			
Eski kayıt No.	576		

والاستعارة في الكلام...
والاستعارة في الكلام...
والاستعارة في الكلام...

والاستعارة في الكلام...
والاستعارة في الكلام...
والاستعارة في الكلام...

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...

قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...

قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...

من بين النحول فاجاب الى القسم...
من بين النحول فاجاب الى القسم...
من بين النحول فاجاب الى القسم...

قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...
قوله على تقدير تقدم الاربعة على السبعة...



الحمد لله رب العالمين

[illegible][illegible]

الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

[illegible]

قوله فاعلم ان كل واحد من هذه النعمان لا ينفك عن الآخر بل هما
الطريق الى الطريق والمطرب الى المطرب والاضواء بالبرهان
والاخر الخفية والمطرب الى ما بين الاضواء والاولى بهما
فلا تاهل اليه التي هي بين الاضواء والمطرب والاولى بهما
اليه التي هي بين الاضواء والمطرب والاولى بهما
كما ان الله تعالى قال يا صالح قل لعلكم تتقون
قل اني انا نبي قد جاءني البشير من ربي انه ينبغي ان اتوكل على الله
فقط واتوكل على الله وحده ولا استعجلن به
فصل في بيان معنى قوله تعالى واما الارض فقد اخرجنا عنها
والله اعلم بالصواب الذي افاد الله تعالى في كتابه العزيز
فصل في بيان معنى قوله تعالى واما الارض فقد اخرجنا عنها
والله اعلم بالصواب الذي افاد الله تعالى في كتابه العزيز

قوله فاعلم ان كل واحد من هذه النعمان لا ينفك عن الآخر بل هما
الطريق الى الطريق والمطرب الى المطرب والاضواء بالبرهان
والاخر الخفية والمطرب الى ما بين الاضواء والاولى بهما
فلا تاهل اليه التي هي بين الاضواء والمطرب والاولى بهما
اليه التي هي بين الاضواء والمطرب والاولى بهما
كما ان الله تعالى قال يا صالح قل لعلكم تتقون
قل اني انا نبي قد جاءني البشير من ربي انه ينبغي ان اتوكل على الله
فقط واتوكل على الله وحده ولا استعجلن به
فصل في بيان معنى قوله تعالى واما الارض فقد اخرجنا عنها
والله اعلم بالصواب الذي افاد الله تعالى في كتابه العزيز

مفتون تلافی کمال

بعض النسخ بما يتحقق لرادى بجهة المستحقة على تقدير كونه من
بيان المعنى المتعلق بالمقارنة الاعانة في المقارنة كونه متعلقا بالمقارنة
تعلق التام في السابق واداء واحد بها او جهة كونه مقصودا على تقدير كونه
بيان النسخ المعنى المقارنة المتعلق به وقوله او بند من المعنى بالجملة
عطف على قوله مفهوم كل هو طائفة من الالفاظ او بالرفع عطف على
طائفة والتا هو الاسباب ما قيل من اشتغال الكل على ثباته وقوله كذلك
من على الإطلاق فقط مما يتحقق في نظر المصنف في رد باسم خاص لا سيما
من جهة وقد ذكرنا معنى القيود فيما سبق ثم نقول فعلى الاول ان عطف جعل
هذه الطائفة المذكورة من الالفاظ بوجه الالفاظ كل من النفس والمقدرة
والحالة ثبات تلك الطائفة على التا هي حاله كسندة وطائفة من المعاني
يكون معا كل من التقدير والمقدرة والحالة ثبات من ثبات تلك
الطائفة فيكون الاشتغال على التقدير من قبيل اشتغال الكل على ثباته
قوله ان ما يتقيد به العادة اذ كتب في الحاشية ما تضمنه الكل الاعتباري
اولا وبالذات اخرا واعتبه المعنى كبري الكلم ما اشترط عليه ان
الكل فيما نحن فيه اعتبارا من وجوه التي تضمنها اولاً وبالذات هي المقارنة
والتقدير والحالة فانها هي التي اعتبرت في المصنف كبري الكلم ما يدل
قدرة كل على مقدرة وقدره وخاتمة **قوله** فيكون لاحقا به في المعرفة
نظر عند الحاشية فمعرفة ان القرينة وافية في استعمال الموضوع يخص
بالموضع الكل تنفع في الفرق بين اكثر اقسام متفاوت القرائن انتهى
يريد ان بعض مباحث الحاشية في الفرق بين اقسام الموضوع بالموضع
العدم للموضوع في الخاص وبعض مباحث التقدير يفيد معرفة ان القرينة
وافية في استعمال ذلك الموضوع وكذلك المعرفة تنفع في الفرق بين اكثر
اقسام ذلك الموضوع بالقرائن المتفاوتة فيكون تلك المباحث من الحاشية

اى انه لا حقة بتلك المباشرة من التقسيم ثم لا يخفى ان الموضع المذكور
 حاصل من تنبيه المقدمة ايضا الا ان حصولها من مباشر التقسيم
 اوضح **وقد** يعلم منه وجه المحصر على التقدير الثاني ان يقال ان تضم
 اولها بالذات تلك الفائدة التي هي تلك الاما الدال على جميع ما هو
 مقاصد فهو التقسيم اولها فهو اما الدال على جميع ما يتعلق بالتقسيم
 فعلق الاعانة في الشروع فيها فهو المقدمة واما الدال على جميع ما يتعلق
 بها فعلق اللاحق بالسابق فهو اى انه وبعبارة اخرى يقال ان تضم
 اولها بالذات تلك الفائدة اما جميع الدال على ما يصدق عليه
 انه متعلق بالسابق فعلق الاعانة فهو المقدمة واما جميع الدال على ما
 يصدق عليه انه متعلق بتعلق اللاحق بالسابق فهو اى انه وبعبارة
 اخرى **قال** الفاترين واحد **وقد** يعلم منه وجه اصلاحها وهو ان يقدر
 لفظ الجميع في الوجوه التي ذكرت في هذا الكتاب **وهو** **الوجه** والابدية
 على حصر الفائدة في الوجود الثلاثة هذه الجملة ونظائر ما اراد بهذه الجملة قول
 المصنف فائدة تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة واما ان ينظر في الجملة
 في قول المقدمة وفي قوله في المقدمة التنبيه وفي قوله التقسيم وفي قوله
 الخاتمة تشمل على تنبيهات اما الاخير فكونه جملة ظاهرا واما الثلاثة الاول
 فاذن معنى المقدمة هذه المعاني او الالفاظ المقدمة وكذا اى ان التنبيه
 والتقسيم ثم انه عدم انتفاء المحصر على التقدير الاول في جملة الاولى
 المشار اليها بقوله هذه الجملة ظاهر فاما المصروف على المعاني المستنبطة
 في التعقيل بقوله فائدة تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة ولا يخفى
 ان المحكوم عليه في القضية لا يكون مشتملا على تلك القضية اشتمال
 الكل على اجزائه واما عدم الانتفاء في الجملة فغير ظاهر فاما تلك
 الجملة وان لم تكن داخلية في المقدمة والتقسيم واما ان لا يمكن ان

قوله من كتب المغفرة ما فيه التوبة
الى المغفرة منارة الى السعادة في الدنيا والآخرة
من المغفرة في الدنيا والآخرة من
الكتاب من كتاب اللين واللين من كتاب
وانت كلك فو الى المغفرة وقوله لا يحوها
ليس ما ينفذ فامل صالح فندر
عاصد التقسيم اونا فو جامع الدلائل على ان
الافهم من فافهم صالح فندر
قوله هو انظر لفظه به الى كلفه على كلفه
لفظه من الين الى الين فو لا ينفذ من الين
والم من الين الى الين فو لا ينفذ من الين
لما قال هو انظر لفظه به الى كلفه على كلفه
ولفظه من الين الى الين فو لا ينفذ من الين
قوله المستار الى المستار فو لا ينفذ من الين
اسفا لفظه من الين الى الين فو لا ينفذ من الين
قوله المستار الى المستار فو لا ينفذ من الين
اسفا لفظه من الين الى الين فو لا ينفذ من الين
قوله المستار الى المستار فو لا ينفذ من الين
اسفا لفظه من الين الى الين فو لا ينفذ من الين

[illegible]

میرزا محمد باقر خان

[illegible]

卷之四

[illegible]

صديق الزمان و رفيق الضيق
محبب الدنيا و ناصح الفاسد

[illegible]

يعلق اطلاقا بين احدهما للجمع بينهما على الفاظ المقدسة والمقاصد وغير ذلك
اعني مجموع ما يكمل كالمسبة والتلخيص والمفتاح وغير ذلك واما ما يابو
خود ذلك المجموع اعني الكتاب المذكور في مقابلته الباب والفصل كما سبق قول
الفقهيا، كتاب الطهارة كتاب الزكوة كتاب الصلوة الى غير ذلك في فسر
الفقهيا بآنا صلاها اهم بحكمة مخفية من العلم تلمذ على ابوابه وفتوح الباعث

الحارة والموصول بل معرفة المفهومة الاصطلاحية لهذه الهموم كجملتها منه فيبقى
 ان يكون قول المصنف انما هو في الوجود او شخص في الوجود التقسيم من القسمين
 باعتبارين فالوجود يقال له انما هو في الوجود اما ما يفيد معرفة المفهومة
 الاصطلاحية فقط اعمدة من الالفاظ الخ وانما ما يفيد مع تلك المعرفة معرفة وضع
 ما يصدق عليه الكلام بعد التخرج عن شئ فانه ما ذكره المصنف في اول التعليل في قوله انما
 فالوضع انما هو في الوجود او شخص في الوجود معرفة المفهومة الاصطلاحية لا من حيث المصدر و
 المستقر الفعل في معرفة اوضاعه فانه يعلم من انما هو في الوجود من حيث هو
 وهو ذات وتعليل البرهان الذي يقال له انما هو في الوجود معرفة الوضع انما هو في الوجود
 للمنتحل انما هو في الوجود او شخص في الوجود معرفة الوضع المنتحل من حيث المقاصد
 امراته مقصودة لبيان الموضوع بالوضع المنتحل من حيث المقاصد
 اسماء الهارة والموصول وذكروا الموضوع المنتحل من حيث المقاصد

كيف تعرفه اليوم هذا على الله عز وجل في العلم على الكتاب

الماء القوي على قتل الحيات

میرزا محمد علی

البرق في فمها وقلت النواة بعد ان لم يبق
اكلت النواة وقلت النواة شا واخاها الفتا
البرق في فمها

الحرفان على صوتهم بها تسمى الحروف الثمانية عشر من الحروف التي هي في اللغة العربية

[illegible]

[illegible]

والقائم
 والارزق
 الموضوع في التذليل
 فائدة لا تارادى
 من حيث الموضوعين
 لغوا فيهم
 والتمتعين
 معقن بذلك المعنى

وانه وحيث علقه معتبره كجانبها هذا كانه ولا يخفى انه لا يوافق ما نقلنا
 عن السلف كحق ومبعض ما تسمى من انشاء الوضع النوعي للمجاز ويكره التوفيق
 بانه مراده قد سهره ان ليس للمجاز وضع متخيلى ولا نوعي باصطلاح البنيان وما آتوه
 من الوضع النوعي للمجاز انما هو باصطلاح اصوله بانه مراده سلب الوضع
 المتخيلى والنوعى المعبر عنه كونه اللفظ حقيقة بجنب الوضع النوعى المتخلف
 فانه يعتبر في اللفظ حقيقة **قول** وما ذكرنا موافقا قد اقبلنا موافقا
 لما ذكره قد سهره وقوله كما يستفاد من كلامهم في غير موضع ان في موضع متخلفه
 منها ما ذكره السلف المتعارف في تخرج السلف حيث قال المصنف البنيان الوضع
 تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه قال العلامة وروى وضع اللفظ ومنها ما كتب
 في اى شية تجوز فانه كلما يقع منهم الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه
 او تعيين اللفظ معنى نفسه تجوز تارة تارة وضع اللفظ لاولاد وضع اللفظ
 ولا يخفى ان المتبادر منه انه المراد بهذا المطلق المقيد قال في شرح اسرار الوضع
 جعل اللفظ بارز المعنى قال سبب التحققين هذا ثم في وضع اللفظ والوضع
 المطلق التناول وغيره فهو جعل الشيء بآراء تسمى بحيث اذا فهمت شيئا لاول فهم
 ان الشيء وبذلك الكلام منه ظاهر فبذلك ان التعريف بقسم الوضع اذ لو كان
 للمعنى الفصل للوضع كما ذكرنا ثم لما مطلق الوضع اذ بوصف الشيء بالطلاق اذ المقيد
 مدلوله شي والاشياء غير الطلاق كونه مدلوله مقيد نفسه يقال كجوانه المطلق
 وبذلك المطلق والترك المطلق انتهى **قول** كما يستفاد من عبارة المصنف انقسام
 متعلق بنسبة التقيد لا بكون التسميتين وذلك ظاهر لتوقف معرفة الضمائر واسم
 الشارة وكذا في الموصول على وجه صواب المصنف باعلية الضمير عليه راجع الى الخوقة
 المذكورة على ما هو الظاهر في ذلك الضمير باعتبار ان الشارة المعروفة من اصل الكلمة
 لا رائدة وفي جوهره وفيه تذكير الضمير به والضمير غير عائد الى الوضع لشخص
 بعينه والوضع لا باعتبار امر عام على ما يجيى والى وان لم يسبق ذكره الا انه في
 كجوانه المطلق كمتعلق باللفظ والوضع اذ قد في اللفظ كجوانه لو لم يقيد اللفظ لغير المطلق
 كجوانه المطلق كمتعلق باللفظ والوضع اذ قد في اللفظ كجوانه لو لم يقيد اللفظ لغير المطلق

قول في معنى اللفظ اذ اللفظ اللفظ اللفظ
 من المعنى الذي يتركب من اللفظ والوضع وانما الضمير
 بذلك المعنى وقال اذ لو كان نوعا لكان في اللفظ والوضع
 بغير الضمير كونه نوعا لكان في اللفظ والوضع
 في ذلك وفي قوله بوصف الشيء بالطلاق اذ المقيد
 بشيىء اكرم يقيد اللفظ للكلية في قوله في اللفظ
 في فهمه وفي قوله بوصف الشيء بالطلاق اذ المقيد
 بغير كيف يتم المازية في قوله اذ لو كان المعنى اللفظ المعنى
 الا انما ينسب الى المعنى انهم مقيد اللفظ الى اللفظ المعنى
 انما مقيد بغيره في خلاف الاول من اصل كجوانه اللفظ
 المطلق يقيد اللفظ بغيره مطلقا وان كان في اللفظ
 وفي الوضع مقيد وصاحب يقيد على ان يقيد في اللفظ
 الاطلاق ولا يخفى ان الوضع بالمعنى انما لم يقيد اللفظ
 يقيد مثل ان يقال وضع اللفظ ووضع غير اللفظ قال
 الوضع تعيين الشيء للدلالة على معنى نفسه في قوله بغير
 كجوانه المطلق كمتعلق باللفظ والوضع اذ قد في اللفظ كجوانه لو لم يقيد اللفظ لغير المطلق

هذا هو المعنى الذي يتركب من اللفظ والوضع وانما الضمير بذلك المعنى

انه في حكم المذكور باعتبار انتقال الذين اليه اجمالا من الاول المقابيل
 ان يقال ان التسمية عبارة عن وضع الضمائر واسم الشارة وكذا في الموصول
 ومعنى قوله لتوقف معرفة الضمائر لتوقف معرفة وضع الضمائر وكذا في
 المقيد في غيرهما سبق تباه ثم انه لا بد من بيان التوقف المذكور لتوقف
 المقاصد في التفسير على المعرفة المذكورة لا في غير موضع وقد في قوله لتوقف
 المذكور انما هو الاول في قوله في التفسير الاول مدلوله ما معنى في غير ما
 الاول من الاول الاضافية لا بتعلق لا بتعلق فيه والاول مدلوله ما معنى في غير ما
 الشارة وكذا في الموصول من حيث الاول المذكور وانما عبارة عن
 الموضوع لتسميته بوضع معنى ولما كان الفعل كونه الاول للربط بعنوان الاولانية
 مع ان الفعل الاول هو قوله لتوقف التسميته لتوقف معرفة كونه الاول للربط
 على معرفة الوضع لتسميته بغيره **قول** استطراد انما يتركب من ذلك الوضع غير
 قيد لغيره وبما هو اهم منه وانما يقيد بغيره لتسميته بغيره الوضع عن وضع الضمائر واذا تارة
 فانه ضمير الغائب متعلق بجزء من اللفظ الكلي وذلك ظاهر مع انه وضو ذلك
 الكلي بوجه اخر اعلم منه على ما يظهر من كلياته ان ذلك الكلي في وضع ذلك
 الضمير هو غير متناهي بحيث وضع انما هو المفهوم فانه ثبت كونه غير
قول واربعا هو الوضع المفهوم على ما مر في فصل مبين للمعنى من ان وضع
 لا يلحق الكليات وذلك لان المراد من وضع كلياته وقيد كونه جزئيا في ذلك المكون
 قسمه فقط واما المكون بالبيان في قوله كلياته وقيد كونه جزئيا وعلى كل من
 هذين التفسيرين المكون بامام كلي وجزئ فاقسام المكون بالبيان اربعة
 وقوله والمفهوم متعده موقوف بامام مبين او اخص المكون بالبيان اربعة
 ايضا فقسما فقط واما المكون بالبيان فله ستة اقسام ان يكون المكون كلياً
 ويكون المبين ايضاً كلياً او يكون جزئياً فذلك قسمان وان يكون المكون جزئياً
 ويكون المبين كلياً او جزئياً فذلك قسمان اخران وان يكون المكون متعده ويكون

هذا هو المعنى الذي يتركب من اللفظ والوضع وانما الضمير بذلك المعنى

لجملة اسمية لتبوت شيء في الوجود المذكور والمراد بالمراد المذكور المسمى
مفرد من موضوعين موضعين مختلفين لانه الذي يخص به اخص فيما اخص
انه الوجود في وجه النظر في الوجود الا وفاقا فهم في الوجود سواء كان عين الشخص
كما هو مذهب الحكماء في الواجب تعالى ورائد على هيئة كما هو مذهب الحكماء
في الممكنات ومذهب الحكماء في الكل الى الواجب والممكنات في الوجود
في الشيء الذي لا يتبعه اذ لا يسمي بوجوده على حقيقة الحكماء وانه كما المشهور
منهم الحكماء بوجود الشيء والمرتبة وغير ذلك من الوجودات الفارقة وقوله في ان
الشخص ليس ما يتبع به الوجود من مخرج في معنى انما اخص من حيث وانه
فان الموجود الاعم من الذي في الخارج والشيء في الوجود وقوله ولو لا التبعين
دفع ما كان ان يقال ان الشيء والموجود الاعم وانما واما انما في التعيين
في المعنى انما ولم ينفذ في المعنى الاول فالمعنى الثاني اخص من حيث الدفع انه
التعيين من لوازم امتناع العقل في فرض التسمية فالمعنى الثالث وانه
اظهار ما لا يخفى من مصاديق الفرق في ما لا يخفى كونه من مواد الاشتراق فان الشيء
الذي لا يتبعه اذ لا يسمي بوجوده في الوجود بل هو وجود شيئا معدوما فيه نوع خفا
وان كان التحقيق على عدمية في الوجود فانه ما صفة قبل لا يمتنع ان العين
بمعنى الشيء والنفس لا يظهر كون الشخص كذا والقول بان الباطن للملكية مدفوع
بانه سلم ملكية الشيء لنفسه جعل الباطن في الاشياء يستدعي سداد اللغة
اقول اذكره القائل من دفع بالاشتمال الاربعة التي ذكرها الاحتمال التاكيد فان
حاصل الاول من الاشتمال في قولنا بعينه صفة كاشفة لشخص ذكر قوله بعينه
على سبيل المسامحة والمراد لمعنيين وكذا في الاحتمال الثاني والمراد ان وضع شخص
من حيث انه معين وفي الاحتمال الرابع الباطن للملكية بخلاف المقصود اربعها بعينه
وبما لا يخفى بعينه والاسية واما احتمال التاكيد فلا وجه له فيه فان التاكيد المعنوي
لشيء هو نوع بعينه بدو الباء وقوله في نظيره تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه

بعينه ليس المراد ان قولنا بعينه صفة كاشفة لشيء في هذا التعريف كما توهم
سابق الكلام لانهم قالوا الصفة الكاشفة للشيء بمنزلة التعريف له
ولا يخفى ان قولنا بعينه لا يصلح تعريف للشيء بل مراده ان معنى هذا التعريف ما وضع
لمعنيين كما ان المراد في قوله قد يوضع لشخص بعينه ذلك على تقدير كونه صفة كاشفة
لشيء ويحتاج الى تعييده بما يفهم بان يقال لشخص حده الوجودي يقال
منه ان يقال لشخص حده ولا يرد العلم المستمرة لانه المراد الوضع في شخص
وحده بوضع واحد والعلم المستمرة وانه وضعت لانه من شخص حده
الانما ذلك بوضع منفردة لانه الاعلى القول بان الوضع للمفاد كما
هو انما هو في الشخص بوضع بعض العلم فانه لا يلاحظ بعض العلم بل
الكل بل لا يلاحظ جمعا بل انما كتبه في الحقيقة اعلم انما لم يلاحظ في الاشياء
في عبارة المنع ماصورة لك من القسم العقلية للوضع بل يتبين احتمالات
ليقابلها القسم الثاني الذي ذكرها فلو كان البعض احتمالات غير موافقة للاحتمالات
فيما نحن فيه فينتهي الظاهر في غير موافقة له راجع الى ماصورة له ولعل الاحتمال الغير
الموافق للشجرة العقلية هو الاحتمال الاول والاحتمال الثاني الصفة كاشفة فان
الاحتمال الاول هو الذي لا يمتنع من القسم العقلية السابق والقسم الاول من
ذلك القسم لا يتناول الاحتمال الاول والاقسام الثلاثة الباقية لا تقسم لانه
القسم الاول لا يتناول الاول عبارة عن الوضع لمعنيين كذا كان ذلك المعنيين
او شخصا كما ذكره السرخسي في الاحتمال الاول والاحتمال الثاني في الوضع لمعنيين
الشيء اعني الوضع لا يمتنع من قوله بعينه فان ذلك لا يمتنع من ان يكون بعينه
كما يجب ان يكون غير معين على ما دل عليه كلام السرخسي في الاحتمال الاول والقسم
الاول من القسم الثاني الاحتمال الاول لا يوافق ذلك التقسيم فانه الموافقة فيكون
على التقابل بين اقسام الاحتمال الثلاثة الباقية فان القسم الاول
فهو الاحتمال الثاني في اقسام الاحتمال الثلاثة الباقية على ما لا يخفى عند اذن التام

فيه الحقيقة المستحضرة وكذا
قولهم فيما بعد موضوع حكم والفرق
بين المستحضرة يقتضيه انحصار الحكم
الحقوقي واخراده به من الحكم

A circular, heavily textured object, possibly a coin or a piece of ancient pottery, showing intricate patterns and a central design. The surface is covered in a dense, irregular pattern of small pits or indentations, giving it a pitted appearance. A central, slightly raised area contains a more defined, though still textured, design that might be a stylized face or a symbolic emblem. The overall shape is roughly circular but with some irregularities at the edges, suggesting an ancient or handmade origin.

جنب الفاعل من روافد كائنه على قول الصحاح ان تخففه على
 مع قولنا العطف فليس موضع وضعه عام المور مخفوف شاملا وضع الشفا
 والبيته اه تم قال ابن درويش الشفا والتشبه مع الوجه المورده فرق
 موهوبه ما دل على كونه جنب الشفا مخفوف لانها السجود على الفاعل
 من قوله فلو لم يكن الموضع تصويره هو الفاعل على ان اللفظ في الموضع
 من قوله فلو لم يكن الموضع تصويره هو الفاعل على ان اللفظ في الموضع
 والموضع عامين جنب الشفا بوجه عام وانما كونه جنب الشفا
 انما تصويره كونه جنب الشفا بوجه عام انما كونه جنب الشفا
 المعنى لان اللفظ في الموضع عام

موضعی از وقتیکه بر ذرات و اشیاء را در فضا قرار می دهند و اینها را به یکدیگر می پیوندانند و اینها را به یکدیگر می پیوندانند و اینها را به یکدیگر می پیوندانند

فصل في التفسير المسمى بالاولى
موضحا له وتفسيره في اوقاف الهند والكر والفرار في
الذي ليس كان اولا في حكمه كما اولى في حكمه فتعلم

لا يتغير الاسم إلا بالتغير في فعل الحكم وكونه ذلك هو المستند إليه في الوضع وحذف الكتاب المستند إليه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

الوجه الاول ان لفظ موضوع بهذا الشكل من الكتابة من غير تعيين يكون
 بالثبات او بالغير لان ما بالثبات لا يمكن ان يكون مركبا اضافيا وما بالغير لا يمكن
 ان لا يكون مركبا اضافيا فالحكم عليه بكونه مركبا اضافيا اما خطأ او لغو فيكون
 ما قلنا وعلى الوجه الثاني لفظ موضوع بالضمير الالف الميم المستتر في قوله يكون
 راجعا الى موضوع السابق باعتبار الشكل المذكور لانه مما انفقا فافهم ثم
 ان ما ذكره من كونه غير متصل بالمتصل والاصال بغير منه انه يكون فيه
 ضمير من غير مرجع على انه فيه شيئا اخر فافهم فلا يجز ما سبق وما افيد
 اراد ما سبق ما ذكره بقوله ولا يخفى عليك ان المسألة ثم انه في عدم اتجاه
 ما سبق مع ما افيد على مجموع ما سبق اما وقوع عدم اتجاه ما سبق فهو على
 نفس موضوع مركبا اضافيا واما وقوع عدم اتجاه ما افيد من عدم ثبات
 هذا فيكون في تركيب واحد كلام واحد وحيلة واحدة فهو على ما بعدهم
 قوله ولا يخفى ان المسألة او فانه فهم منه انه على تقدير كونه موضوعا
 بالثبات يكون صحيح قوله فانه هذا مثلا موضوعا ومساماة المتا اليه من نفس
 جملتين للحد واحد حتى يرد عليه شيئا ثابت هذا وتذكره بلفظ
 موضوع وضمير مساماة في تركيب واحد او قول في رفعه والاشراج على
 ما افيد بان المفيد جعل الواو في قول المصنف مساماة للمي الى الضمير المستتر
 في موضوع العار الى هذا ولا يخفى ان امثال هذا في الكلام ولا يكون كما
 مستقلا فلذا حكم بوقوع الثابت والتذكير في تركيب واحد وبما
 يلحق ان يثبت اليه انه انطبق الشرح على انه موضوعا بالتركيب الاصنافي
 وقع في بعض نسخ المتن والاشراج لم يغير عنه بل بسعة بل عرجه بقوله
 ولا يبعد لعل الشرح نظر الى شكل الكتابة مما جعله شقين واحدا
 لم يفت الى الاجام والوقوف بين الشقين ليس بالاجام بوضع
 لفظين في نسخة دون اخرى على انما على يقول لا يخفى انه

فان صدر الكلام انما كان في هذا مثلا موضوعا فيكون
 الاسم او وصل الضمير بلفظ موضوع وانما في هذا الضمير
 ليس مرجعا الى موضوع فيكون في هذا مثلا موضوعا فيكون
 بعد عار الى هذا ولا يخفى ان في هذا مثلا موضوعا فيكون
 اما في هذا ولا يخفى ان في هذا مثلا موضوعا فيكون
 في هذا مثلا موضوعا فيكون في هذا مثلا موضوعا فيكون
 في هذا مثلا موضوعا فيكون في هذا مثلا موضوعا فيكون

افيد في قوله في بعض نسخ المتن والاشراج لم يغير عنه بل بسعة بل عرجه بقوله

ان الظاهر في العادة ان قولنا كان له من هذا ما المفيد ان السطر في كلام
 المفيد وان كان في كلامه ان يستنبط من كلامه حيث قال في قوله في هذا
 التمسح ثانيا ثانياً وبغير علم على هذا في هذا اعتبار الثابت بتأويل اللفظ
 او الكلام والتذكير في الاماقي واحد هذا كلامه ويظهر منه ان الثابت باعتبار
 اللفظ او الكلام والتذكير باعتبار اللفظ هذا وعلى اني قد سأل من
 التقديرين الذين اوجها جعل في قوله فانه يثبت في قسم اسم اشارة
 وتاثيرا في اللفظ المتعلق لفظ هذا ومن التقديرين الذين اوجها جعل في موضوع
 ثانياً الثابت وتاثيرا جعل مركبا اضافيا في قوله لا يبعد لعل اللفظ المتعلق باللفظ
 حتى يذبح الثابت من الاعتراف بغير الذين اوردوا لعل القول لا يصح ان يشترط
 وتاثيرا بقوله ولا يخفى ان في هذا انما في هذا انما في هذا انما في هذا
 من الاماقي المذكورين في هذا واما انما في هذا اللفظ المتعلق باللفظ المتعلق
 فيكون في قوله في هذا مراده في مساماة وعلى المثال الاول يكون قوله وان
 مساماة السار الى هذا وفي قوله في هذا جواب النظر الى انما في هذا ويرد عليه ما استرنا اليه
 فيما سبق فيذكر في قوله ان نراد في لفظه مثالا في المساماة في قوله مساماة المساماة
 الشخص مثلا في قوله كل اسم فاعل موضوع لذات مبهمة غاية الى انما في
 ذكر ان كان في صورة امثلة المتعددة بوجه عام ويوضح اللفظ لكل منها كذا
 الالفاظ المتعددة قد تصور ما يركب في جميعها ويوضح كل منها ووضعا
 واحد في وجوب المساماة الموضوعية بل بالذات الموضوعية بوجه عام
 ايضا كصنع المشقة فانه الواضع لما قال في صفة فاعل من كل صدر له قام به ذلك
 علمه ان صار موضوعا من قام بالظرب وعالم المسمى قام به العالم الى غير
 ذلك فتصور ان الالفاظ مجتمعة بمفهوم عام هو مفهوم صفة فاعل فتصور
 هذا امثلة تلك الالفاظ بمفهوم كلي هو مفهوم من قام به ذلك من مدلول المصدر

بما انما في هذا في هذا مثلا موضوعا فيكون في هذا مثلا موضوعا فيكون

وبما انما في هذا في هذا مثلا موضوعا فيكون في هذا مثلا موضوعا فيكون

في هذا مثلا موضوعا فيكون في هذا مثلا موضوعا فيكون في هذا مثلا موضوعا فيكون

بعض كتب من هذا القبيل على ما نقلت في كتابه في سابق عيني من غير كبر
ولولم يكن كذلك لم يكن في شيء من الأفعال أو كروف مستمرة كما في قوله في المنكر
لفظ وضع لطاقة من استقامت بوضع كل شيء لا في ذلك الوضع كمن يبين
في الأفعال أو كروف مستمرة كما في اللفظ بطا فاما في غير من الأفعال أو كروف
مستمرة على ما بين في متن اللفظ والعلوم العرفية واما المداينة فلا يكون
شيء منها مستمرا كما في الاستمرار بالطريق المذكور في اللفظ وطاقة من
الاستقام بوضع كل شيء لا في ذلك الوضع كمن يبين في المتن الموضوع
فلا في وضع الفعل بل في الاستقامت نوعي وقد بين في المتن الموضوع
وضعا نوعيا وضعه لطاقة من استقام بوضع كل شيء في كلام الساج
ما يظهر منه لفظ وضع الفعل نوعيا واللفظ لفظ ايا عند من جعلها
ضمير أو الدواعي بها قرأين المداينة في القليل من الكتب التي ذكرها في المتن
في الموضوع بل في كل فانه وضع تارة لكل شكل وقع عليه شيء كانه قد وقع
فأما في فاعبه و تارة لكل كالمطرب وقع عليه شيء كافي اياك فبعد تارة
لكل ما تقدم ذكره كافي قوله في استقامت اياه بعد و استقامت على النكاح و كذا
في آياته كونه ايا ضمير و هو الدواعي بها قرأين المداينة على النكاح و كذا
والغيبية والافراد والنتية وكبح والتذكرة الثابت وانه وقع فيه افعال
كثيرة وقوله ولذلك نظائر فاطلبها منها بالمتكلم فانه وضع تارة لكل
شكل وقع عليه شيء كافي ضربته و كمن يبين في غير ذلك و تارة لكل ما تقدم ذكره
الذي وقع عليه شيء كافي ضربته و كمن يبين في غير ذلك و تارة لكل ما تقدم ذكره
التي هي كافي اياه و فيه و غلام ذكره الفارق بينه وبين المستمر
وأي سأل انهم ذكره والفرق و هو تارة في الساج في سابق عيني من
و بقی الوجود الذي قد سبق في سبيل تحقيق بقوله و اوضح به انه لم يكن
مستمر كما في و لما رأى انما ذكره الساج في قد ذلك اليوم و دفع ذلك في غير

اللفظ في التعداد في الموضوع في المصدر واللفظ في التعداد في الموضوع

غير تمام اراد ان يقول ذكره و ليس في عليهم و يذكره كجواب المرفى له على غير
على ذلك الوجه فقال ذكره الفارق في وقوله مطلقا قيد الموضوع كقوله
وقوله مبركا يوضحه ذكره في قولنا ليس وضع الفعل لمانه مبركا و كمن يبين ان
يكون كل منها قيد التعداد في غير هذا الضرب في قوله اذ قد يتفق كمن يبين
لا كل من الوضع والتعداد و لا يثبت هذا الضرب في قولنا ليس وضع الفعل لمانه
مبركا فافهم وقوله اذ وضعه جميع معانيه بكم واحد كما يقال له لعله
اراد بالكم ما هو في صورة الحكم و ان هذا القول من الوضع في شئ الوضع
لا خبرا بالوضع حتى يستلزم الحكم وقوله كما يقال كل فعل موضوع
لحدت هو لول ان استقامت منه اشارة الى ان وضع الفعل نوعي في شئ
في المجموع المركب من القضا النضمية الثالثة فيعلم منه وضع بعض
و ضرب وعلم و غير ذلك ثم ذكر في دفعه الى ان يبين في قوله
في الموضوع او فيما استقامت متعلقا بالوضع او بالتعداد و لا يكونان مختلفين
باللفظ فانه التعداد لا يرد على احد المبرين من نفس الموضوع و ما استقامت هو من
انما يرد على مجموعهما و هو من قولنا في التعداد الوضع في المستقام لازم اما في نفس
الموضوع او فيما استقامت منه كمن يبين في القليل في التعداد الوضع مستقام
في كل من الموضوع و ما استقامت و هو الكلام انما المداينة في التعداد الوضع
الذي في نفس الموضوع او فيما استقامت منه التعداد الوضع الدائر بينهما و
الكلام بعد ذلك عن شيء فانه في الدائر بينهما كمن يبين في المختص في جهة
ويكفي ان يبين في جهة كافي فافهم و انما احتاج كلام الساج الى هذه التوضيحات
لتفسير كلام المبرين في كجواب والسؤال في جافانه قال اولاه و هذا
بكت و هو ان المعنى في المستقام انما كان التعداد الوضع الصحيح لزم ان لا يكون
الموضوعات بالوضع النوعية مستمرة في تاد الوضع مبركا فيها كمن يبين
صروا بان استمرار في بعض الأفعال المستقام كمن يبين في القليل و ادر بان

فانه تحقيق الوضع الصحيح في كذا في اللفظ و وضعه في شئ
وضع في غير ذلك و غير ذلك في شئ في قولنا كمن يبين في شئ
كمن يبين في شئ في قولنا كمن يبين في شئ في قولنا كمن يبين في شئ
الان شئ كذا الوضع و علم و كذا في شئ في قولنا كمن يبين في شئ
موضوع ذلك مبركا فافهم و انما احتاج كلام الساج الى هذه التوضيحات
فانما قول الساج في شئ في قولنا كمن يبين في شئ في قولنا كمن يبين في شئ
فافهم

لله و استقامت اما في شئ في شئ
او في شئ في شئ في شئ
في شئ في شئ في شئ

كما قد اورد الوضع في الجملة مريكا كانا او ضمنا لم يكن الموضوع بالوضع العامة
 بالمستحق مستحقا وهم مفعول به في قوله تعالى قول بكما ان يرفع بانه المعبر في
 المكتسب قد اورد وضعه مريكا المعنيين او قد اورد وضعه مفعول به مريكا المعنيين
 بوجه المنة عليه قد اورد وضعه مريكا المعنيين فانه عسقلنا انما وضعه بوجه اقبل او
 وضعه بوجه واحد مريكا متعديا ضمنا بنا على وضع مصدره بوجه اقبال
 الادبار وضعه متعديا مريكا فانه القاعدة التي ثبتت تعين عسقلنا
 كل فعل ماض متعين للحدث الذي دل عليه مصدره مع كل نسبة الى موضوع كقوله
 في الزمان الماضي وبانما ثبت وضعه لمعنيين بنا على انه مصدره وضعه لمعنيين وذلك
 اكان في استقامته منه واما الالفاظ الموضوعات بالوضع العام مستحق فليس
 وضعها متعديا مريكا ولا متبنا على قد اورد الوضع مريكا لما ذكرنا في موضع الافعال
 التي ليست مصادر مستمرة بالنسبة الى النسب كقوله في السواك كقوله
 ولا يفي انه لا يحتاج الى التكاثر كما احتاج ما ذكره السواك في قد اورد الوضع مريكا
 في نفس الموضوع او في غير ذلك والكلام في ذلك الكلام فيما قبله والادب كقوله ماديها كانا
 والراء والباء في ضرب وانما قال في قلنا ان جوهر الكاين في سارة الى وقوع الكاين في
 والحقار عنده عدم وضعه لما وضع المستحق منه الى المصدر حيث قال في الكاين
 جوهر الكاين لم يوضع لما وضع المستحق منه فانه مادة ضرب بوضع لشيء والالزام
 من تلك الوقوع الى وجه ركن بل الوضع وضع الكاين لذلك كذا في الموضوع بوضع
 شق في موضع وفيما بعد الترتيب بشرط عرض واحد من الهيئات التي وضعها
 للمعنى والمستقبل لذلك المعنى ايضا في وضع النوعي كما وضع في هذه النسبة
 مع زمانها وهو انما هو من هذا القبيل كقوله في كقوله اصلها وانما اورد المذكور
 انما بعد ان لا يفي مستمرة كقوله في عدم استمراره بالوسط ولا بعد ان يقال
 الكاين مستمرة كقوله في عدم استمراره في هذا القول فانه من انشبه للوضع العام كقوله
 اني من الكاين كقوله في عدم استمراره كقوله في انما قال في انما يثبت في الافعال



الافعال بنا في تعريف الوضع تعين اللفظ للمعنى على المعنى نفسه اي
 تعريف وضع اللفظ لاسم الوضع فانه مطلق الوضع تعين اللفظ للمعنى الذي للمعنى
 على المعنى نفسه المعنى العام لوضع اللفظ فانه المعنى العام تعين اللفظ للمعنى
 المعنى في معنى المجاز ايضا مفعول به المعنى الخاص الذي هو المعبر لا يتعني
 الوضع الذي في قوله كقوله في قوله بدل على المعنى من حيث انه مراد به في قوله
 كقوله في قوله الاوضاع كقوله في قوله مراد به في قوله كقوله في قوله في قوله
 مراد به في قوله في قوله مراد به في قوله كقوله في قوله في قوله مراد به في قوله
 الا انما يقال مراد به في قوله الاوضاع الضمنية فانه في اوضاع ضمنية وانما كان
 الصريح واحد على ما ذكره وحق في قوله في قوله مراد به في قوله مراد به في قوله
 بغيرية قوله تعين المعنى المراد فاهم بانه لا يتجمل بين المعنيين نقل
 بانه وضع لمعنيين في اللفظ المراد بانه وضع اللفظ للمعنيين السوية بانه لا يفي
 بعض المعاني اصلا لبعضها بانه في الوضع لبعض المعنيين في شيئا من البعض الاول
 ومنسبة التماثل معه وقوله بانه وضع لمعنيين في اللفظ اي صلا ان ليس المراد بوضع
 على السوية عدم تفاوت المعاني في الوضع اصلا فانه قد تقدم احد الوضعين
 على الآخر بالزمان وقد يفي احدها بالسوية طائفة من اصل الوضع في الآخر
 بل المراد عدم وقوع وضع عن آخره بانه لا يكون احد الوضعين في نسبة ذلك المعنى
 للمعنى الذي له الوضع الآخر سواء كان بين المعنيين منسبة او لا بانه ذكره في حاشية
 على شرح السوية التسمية الاولى في الوضع على السوية بانه لا يفي في افادة
 اللفظ له بانه يفي جميعا منه على السوية وذكر في المكتسب فانه الذي ينقل
 الى المعاني على السوية من غير ترجيح شيء منها حتى يحتاج تعين كل منها الى القرينة
 ثم قال في ما في الوضع التماثل لمعنيين في ذلك الوضع الذي في ذلك الوضع الذي
 كان الوضع الاول له ولم يترك استعمال المعنى في غير ذلك المعنى ولا في القول
 وفي الحقيقة والمجاز ثم جاء بانه في كل نقل النقل بين معنيين المنقول والحقيقة

كما قد اورد في بعض النسخ ان وضع اللفظ للمعنيين



اورد في بعض النسخ ان وضع اللفظ للمعنيين
 فلهذا في بعض النسخ ان وضع اللفظ للمعنيين
 وفي بعض النسخ ان وضع اللفظ للمعنيين

[illegible]

عنه عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: من ألقى المؤمن في الدنيا كلمة من الخير، لم يزل الله يضاعف له بها أجره حتى يلقى الله تعالى.

قوله سدا اى الحكم على من جازى العترة او الخليفة
والقسم بينه وبين غيره ومورد ان السيرة
التي تتلخس في حكمه هي التي كانت عليه بالحيث
التي كان عليه فيها بمقتضى ما كان عليه
العقود والاشياء التي كانت عليه بالحيث
التي كانت عليه فيها بمقتضى ما كان عليه
الذي هو مقتضى ما كان عليه بالحيث
مورد ما كان عليه بالحيث الذي كان عليه
الشيء وما كان عليه بالحيث الذي كان عليه
الشيء الذي كان عليه بالحيث الذي كان عليه
مورد ما كان عليه بالحيث الذي كان عليه

[illegible]

عقله العلم الدائم الصواب والبر
المعظم ففضل المحققين على العالمين
الذين لم يكتفوا ببيت الحكمة بل
وسعدوا بالعلوم الأولى والآخرى
بحسب القدر

41817

[illegible]

المراد من الاستدلال بالاعتقاد

والاخرى مع كسرها كانه الضاء بمعنى النوعية واما المدلول الموضوعي العلم
 العلم من ان يلقى موضوعا له او لا عطف على قوله اما الموضوع له فالمدلول
 الموضوعي الثاني في الوضع سواء كان موضوعا له او لا وسواء كان المدلول
 الغير الموضوع تقييما او التزاميا وقوله فبفضل الفعل المستفاد فيما مدلوله ذات
 وفيما مدلوله صفة فان المدلول التزامي للفعل تقييما مستفاد واكثر مدلول
 تقييما لهما كما لا يخفى ان كون المدلول التزاميا للفعل انما يتم على قول من
 قال بان مدلول الفعل هو النسبة التي في فعله لا الالفاعل المعين فان الفعل لا يدل
 على الفاعل المعين بل يدل على فاعل ما كان هذا القول يوجب ما هو المختار عنده
 من كون مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين على ما يفهم من كلامه في هذا المخرج
 وهو ان بعض تعديقاته في النحو الا ان يكتفي بالمدلول الاجمالية فان الفعل
 يدل على الالفاعل المعين وان لم يدل على تفصيله على ما سيجي في كلامه
 بل يدل على امر ما الموضوعي المستفاد من هذا ما هو المختار عنده فيما
 مدلوله مقابل نفسه الذات واكثر فانهم ووجه دخول الموضوع في الشخص
 من احد ما انما هو الموضوعي بل العلم والامر والارادة الموضوعية بالوضع العام
 للموضوع الذي هو معنى كونه الضمير واسم اشارة والموصول بالعلم كونه متبعا
 فمدلول المطابق وان لم يكن بوزن اولادنا فان كلا منهما من اقسام الكلام الا ان مدلوله
 التقييما لا يخرج عن احد ما متبعا مدلوله بدهو كونه الناطق المستحق للشخص
 المخصوص فان المدلول هو كونه وجوده وذات له النطق ايضا فوجه واما الامر
 الارادة فمدلولها المطابق وان لم يكن داخل في احد ما كونه مستحصلا لا
 انه مدلولها التقييما والالتزامي داخل في احد ما فان الامر العام الذي هو الالة
 المختصة مدلولها معنى الالة التزامي لهما مع انه في بعضها داخل في اكدت كما في
 اكر وفيه الامر الكليات التي هي الالة المختصة معانيها احدات كلية كل منها
 مدلول مصدره المصاد كطلاق الابداء وطلاق الانشاء وطلاق

ومطلق المذهب ومطلق الاستعانة لا يفرق في بعضها داخل في الالة
 كما في الالة الاقسام الثلاثة الباقية واجزاء اقسام الثلاثة اعني الضمير واسم
 اشارة والموصول بالامر كونه غير الالة المختصة مع انه داخل في الذات او في
 احدات واجزاء الالة تقييما ارجح اقل من اجزاء الالة المختصة مع انه داخل في الذات او في
 احدات واجزاء الالة تقييما ارجح اقل من اجزاء الالة المختصة مع انه داخل في الذات او في
 امر التباين لانه محقق في تقديره في كل واحد من اجزاء الالة المختصة مع انه داخل في الذات او في
 التقدير في الالة على هذا التقدير يكون التقسيم على هيئة حلبة مرددة
 المحمول كجاء اما واخراته فلا يحتاج الى حذف لفظة المدلول في قوله في موضع
 المقسم ولا يحتاج الى حذفها في الاقسام كما قرره وعلى ذلك التقدير يكون التقسيم
 على هيئة منفصلة ذات اجزاء ثلثة هي الانفصال بين تلك الاجزاء بكونه
 اما واخراته وكل من اجزاء المنفصلة قضية محتاج الى حذف لفظة المدلول في
 مراتب تحصيل ثلثة اقسام كل منها على هيئة قضية محتاج الى حذف لفظة المدلول
 محقق كاقبل في صيغة الضمير الظاهر في اشارة الى حرف الضمير في النطق بل
 يتم ذلك بحذف المضاف على اسم كونه ما يقابل ما يستأجر وهو مدلول
 اسم كونه كذا فيما بعده والظان من قوله من قوله بدهو كونه الناطق ويجعل
 ان يجعل كل في في موضع كونه من ويجعل من قوله بدهو كونه الناطق
 ايات غير حدث والنسبة بينهما فانية لاحاجة الى تقييده بكونه غير نسبة بينهما
 فان الالة بالجمع المذكور اعني المستفاد بالمفهومية لا يصدق على النسبة فان
 المدلول المستفاد بالمفهومية على ما ذكره قد سهر في تلك اية المفهوم المحفوظ
 بالالة الذي لا يكون ملاحظته الالة ملاحظة امرا ولا يخفى ان النسبة الالة ملاحظة
 الطرفين على ما صرح به قد سهر في ذلك المقام في ذلك الكلام بعينه الذي
 يقول النسبة في قول المصنف احدنا وبين الذين سبوا كونه ما استأجر هناك
 من كون المراد بالنسبة المرب من الالة واكدت او امر والنسبة لكون
 الكلام بعد الالة عن شيء فانهم يريدون ما يفيد في قوله في العلم المقيد

ان المصدر اسم بمعنى ناعى للغير بحيث يستحق من ذلك اسم المفرد من اسم بصف
 ذلك الغير فعلى هذا لا يصدق تعريف المصدر على ما المصادر المرافقة المصادر
 فافهم قولنا وانما فى اللفظ اسم اى اى وادخل وادخل وادخل
 المصادر المذكورة على تعريف المصدر المستنبط من هذا التقسيم لم يفت احسن
 اى احسن تعريف المصدر باسم اكدت وزاد قيد كى اى على الفعل على اسم اكدت
 لا خارج تلك اسما عن تعريف المصدر فانهم فسر واسم كى اى على الفعل
 بالذات يكون بعد اشتقاق الفعل من مفعول مطلق كى اى والنوع او
 العدد وان اشتقاق اسم المصدر على ما قررنا وقوله وجعل كى اى لانه
 قيد كى اى على الفعل لا خارج متعلق بالية اى اى لانه لفظ اللفظ الدال على
 اى اصل المصدر فانه لا اشتقاق منه من اشتقاق انما هو المصدر لبقى السو
 واسم المصدر بعد الاخراج كى اى فانه لو فسر بالتفسير الاول لبقى اسم المصدر
 بعد اخرجها عن تعريف المصدر بقيد كى اى على الفعل واسطة لانها لا تدخل فى
 تعريف اسم كى اى لا يصدق عليها ان مدلولها اى اى غير حذرت بالتفسير الاول
 للمحدث لانه يصدق على مدلولها لانه مشتق من لفظ الذى هو المصدر اسم بصف
 كما اعترف تعريف عدم دخولها فى الباقى ظاهر فلا وجه لتخصيص بقا الواسطة
 بالتفسيرين الاخيرين الا ان يقال ففصل التوضيح لبقا الواسطة بالتفسيرين
 الاخيرين لان الواسطة فى ذلك التفسيرين اكدت لبقا مثل اسود واسما المضاف
 واسطة كذلك التفسير الاول فاء الواسطة بانك اسما المصادر لا غير فاقول
 فاللزام على تقدير ان يرد بالكلية علم المير من من دون علم كى اى تحت اسم الجنس
 وكونه واسطة بين اقسام ما مدلوله كى اى وذلك ان اريد بالكلية اعم من ان يكون
 مع اعتبار المعلومات اول الفاعل اريد بالذات اى اعم من ان يكون مع اعتبار
 المعلومات اول المفعول علم كى اى فاما مدلوله كى اى فانه قبله دون اعم من اسم الجنس
 فالحق الذى لا ريب فيه ان اسم الجنس علم كى اى وان اريد بالكلية مجرد ادعاء اعتبار

اعتبار المعلوماتية بل علم كى اى علم كى اى واسطة بين اقسام ما مدلوله كى اى
 من حيث انه مفيد بان كى اى علم كى اى ووجه الوجوه المعينة من حيث انما المشتقة
 وذلك الوجوه كالقيام بالذات علم كى اى علم كى اى الفاعل وكالوقوع على الذات
 علم كى اى المفعول كالقيام بالذات علم كى اى علم كى اى الثبوت فى الصفة المنسبة كالقيام
 بالذات علم كى اى الارتفاع على الغير واسم التخصيص وقوله اما بان يؤخذ اكدت
 من حيث انه مسبب لا غير نسبة تامة خبرية او انشائية كما فى الافعال
 لا يخفى ان الانسب بقول المصدر ونسبة بينهما ثبت جمل من قسم الفعل المشتق
 اللفظ الذى مدلوله نسبة سوا بقى النسبة على ظاهرها او جعل المدلول بالكلية
 من اكدت واكدت كما استفاد من كلامه قدس سره او يكون بتقدير لفظ
 اى ونسبة على ما سيجى فى كلام السراج فى دفع الاشكال الباعث ان يذكر
 فى شرح المشتقة اى النسبة بان يقال ذلك بان يؤخذ اكدت من حيث
 انية اكدت على وجوه الا انه غير الكلام الى ما ذكره من حيث بان النسبة
 فى المشتقة تقييدية وليست تامة واعتبر فيه من اكدت قبل الوحدة
 لفظ بالنظر الى ما قبله وما بعده لانه اعتبر ما من معلوم معطوف على جمل فليكن
 من جملة ما استفاد من كلامه قدس سره مع انه قيد الوحدة فيه منصوص عن كلامه
 قدس سره حيث قال احدث وحدة واما غيره وحدة ويكفى ان يحاط عنه
 بوجهين احدهما ان جعل استفادة المذكورة المشتقة بقيد الوحدة ظاهرة
 لانه قوله ليكونا مقابلهين لكى اى وثانها ان قيد اكدت بالوحدة وان كان
 منصوفا فى كلامه قدس سره الا ان قيد اكدت بالبطون استفادة باعتبار
 ان فهم اكدت من غير اكدت بطون استفادة فليكن اعتبار قيد الوحدة مجموع
 من حيث المجموع بطون استفادة فافهم من تعريفه تعاريف علم كى اى
 ان تعاريفه فليس المقصود المذكورة كى اى اكدت واكدت غير متشابه على
 النسبة او كى اى النسبة لانه ووجه يعتبر من شىء مشتق والفعل فليكن قوله

المفهوم المذكور عطف على تعابير قسم على طرفيها على الوهم فافهم وقوله
 ولا يجتزأ فيه عطف على الكلمة الاسمية اعني قوله المتقنوع ضبط لفظ اسم على
 قوله لا يخرج او لا يصدق على ما يظهر في بادي السرائر فلهذا ذلك التنازل للصاوق و
 الذوق السليم وقوله لا يكون من ذلك القسم ان الواقع وحاصل كلام السراج
 بيان مراده قد سره بقوله والمقنوع بذلك نوع ضبط لانها لا اظهر العقل على
 ان المقنوع ضبط لها لا الضبط بجميع الوجوه وادراك ذلك النوع ان لا يصدق
 شيء من مفهومات الانفاس المذكورة في الواقع على غير القسم ولا خروج قسم
 متحقق في الواقع عن التقسيم كخروج بعض قسم المصادر على ما علم مما سبق فلما
 ما افيد لك لا يخرج على المنصف انه الظاهر قوله قد سره لا اظهر العقل انه اظهر
 الاستغناء للمفهوم الاقسام فيما ذكره من الاقسام تام تكلف في عبارة قد سره
 يخرج الفعل في التسميات المرفوعة في بناء ربط الفعل بالمرفوع المذكور في قوله
 مبتدأ قد يكون من ربط حال الشيء بكانه من زيد ضرب فانه الفهم المستخرج ضرب
 عبارة عن نفس يد وقد يكون من قبيل ربط حال متعلق الشيء بكانه زيد ضرب به
 فيكون ان يكون المرفوع بالفعل للفرق بين الربط بين الماداة المذكورة وبين
 الماداة التي لم تقدم عليه المرفوع فيها على ما علم انه التسميات المرفوعة بالاشتغال للفرق
 المذكور لا يشبه اعتبار نسبة مفهومها متوفرة على تفعليل المرفوع بل هو جوهري
 ولعل الجميع ما ذكرنا قال بعد فيها تردد لا بد فيها من قاطع متقوم من احوال
 ونسبة في المذهب الحديث والشيء في حديث وذلك في كيف يكتم في الغيبة
 من الحديث والنسبة بل الواجب ان يجعل الغيبة عبارة عن السببية المستوية الى الماء
 بحيث يكون النسبة خارجة وعلل لهذا المذهب بل والحق وذلك ما معتبر نسبتها
 الغير في نسبتها الى النسبة في قول المصنف ان نسبة ولا يلزم ان يكون النسبة لانه
 مرجع الظهور وان كان لفظ النسبة الا انه لا بد من النسبة اما ذوقه في حقيقة
 النسبة واما الكسب من التردد وكذا في استيفاد منه كان قد سره كذا في خبر

فيما يباين كالتستور على ما يفصح عنه ما سيذكره في الفعل قوله لا ينبغي ان يجعل
 من تحت او الرمز في ذات ما يثبت البرمي فيقول من الكلام المذكور على سبيل المثال
 ان معنى الرمي شمل على معنى استواء الى ذات ما اوتى ذلك اذا اشتقاق انه
 تأخره قال قد سره في فانية شرح النجاشي اشتقاق الرمي من مخصص
 الالف المذكور فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواقع احتجنا الى العلم
 ان اشتقاق الذي هو عمل مخصوص ولا العلم بعمل مخصوص الى العلم
 في معنى التجدد كعلم كمال المبدأ بواني كجديين اللغتين متساويا
 في الحقة والتركيب فترد واحد هما الى الاخر وحاصل ان العلم بالاشتقاق هو
 ان جديين اللغتين متساويان في التركيب فيعرف في ترادفهما الى الاخر
 وافادت منه وان اعتبرناه من حيث يحتاج افادنا الى علمه وفناء باعتباره
 العمل فقول بواني تأخره كالماء وقد كتبه بمسألة كروف في المخرج من غير
 استمرارية تام كروف في المفسر لقوله وتبين بمسألة كروف في المخرج وان
 فالاشتقاق بمسألة كروف في المخرج يستدعي عدم استمرارية التسمية كروف في
 حروف المشتقة في المشتق فضلا عن انما كروف الالف في اشتقاق
 مشتقة من الامر من اعني قوله لا يصح ببيان وقوله والمقابل وعلل المذهب
 المذهب في باني يرد في تعريف الاشتقاق التغير في المعنى ويخرج كقول
 عن مشتق وانما انه يتفضل اليه ان يباين المصنف في المشتق ولا سر
 وقوله في السلف بها متعلق بقوله المشتق والضمير في هذا قوله لا حوالا
 قوة وانما الرباعية كقوله والضمير فيها كالبسمة المشتقة من بسم الله
 للتلفظ به وكلمة المشتقة من الكلمة للتلفظ والتصديق للمشتقة منه خو
 صلا الله على محمد للتلفظ به وقوله قال العلم التنازع تأييد لقوله الا ان يقال
 او فيسبب الوافدة في معنى قوله التنازع على جميع كروف الاصول مع استمرارية الاول
 في اشتقاق الاصغر والساكن الاصغر وانما التنازع انما المصنف في المشتق

انما النسبة الفعل المعين وان لم تفرق تفصيلا من مجرد الفعل بدو ذكر الفعل لانها
يؤلف احوالها من مجرد سبب العلم بوضع الفعل للنسبة الفعل مخصوص مع سائر الوجود
وفهم المعنى المطابق يعتبر على وجه يقتضيه العلم بالوضع يقتضي العلم بالاجتماع
للك الفعل المعين فانهم لكونه لمدلول المطابق للمادة لكانت مدلولها
مطابقا للمادة انما تميز اذا كان جوهر الكلمة موضوعا لما وضع المستوفى منه
وذلك غير ظاهر على ما اشار اليه فيما ذكره في التنبيه السابق وابطه القياس عندهم
معنى زيد في زيد قائم قيل فهم مجموع المطابق لشيء فان زيدا كلمة تامة بكلمة المادة
فانها بعض كلمة والكلمة الثابت لكل الكمال لا يميز ان ثبت بعضها ثم اقول
الدلالة اهتداه لاجواب التكاليف فهم التمام في الهيئة بدو فهم مجموع المركب
منه وجه النسبة عنها واصل الفرق بين فهم المعنى التضمني بدو فهم التضمني المطابق
وبين الدلالة التضمنية بدو المطابقة وفيما نحن فيه وان فهم المعنى التضمني بدو
فهم المطابق لكان لم يتحقق الدلالة التضمنية بدو المطابقة فان الدلالة لكون
الشيء على انه يميز من العلم بالعلم بشي آخر والهيئة تصنف كجستين بحيث يميز
من العلم بالعلم بالمراد وكجست يميز من العلم بالعلم بجميع فاعلم التكا
بواسطة الذات وذكره فان الاحتياج الى الوسيلة لا ينافي الدلالة وكما ان يجب ان يقع
الاشكال مثل ما ذكره الان يقال فانهم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول العلم
الاجتماعي بل ان يوجب كلام المصنف كانه لا يراد به ان يفيض بعلوم الاجناس بل ان يقال مراده
بالشخص بقوله اللفظ مدلولها ما كان او شخص لم يوساوا كانه ذلك المعنى بوجه فافقيا
او كليا وبل هو المراد بالكل في مقابلته باليسر بين فانهم فلما بدأ يقال الموقوف
هو قسم العلم فانه على ذلك التقدير يفرق علم الجنس واسطة بين اللفظ الموضوع او علم
بقوله فيما عدا العلم ظاهر بزه حمله فينبذ عن الاعتراضات التي اشارنا اليها
انما تعريف العلم لا يتناول العلم بالاجناس بل انما تعريف العلم لا يتناول العلم
ومنها ما ذكره في بحث المصنف انما اراد به ان تعريف العلم لا يتناول العلم بالاجناس بل انما

27
منه التعيين اول بغيره وفروع العلم في علم الجنس في قول فيما بعد ان علمه سبق
الفرق بين علم الجنس وعلم الكسب ومنها ما ذكره في بحث علم الجنس في قول
فسمائهم اسم الجنس في ما سميته انما علمه التفسير الفرق بين علم الجنس وعلم
الجنس في انما يسميه من لا ينفع في الفرق بينهما وادخل اسم الجنس على اراد
باسم الجنس كجست بل المصنف في علم الجنس اصطلاح النسخة الا بالجملة الذي ذكره
المصنف في بعض ما يوضح في صدر الموضوع اسم الافعال في موضوع الحديث فكيف
يدخل في اسم الجنس في الذي ذكره المصنف بوجه ما ذكرنا انما اعتبر في المصنف
فيما سبق خبر في المصنف في تعريف علم الجنس مع انه ادخل في اسم الجنس
انما قدم في التفسير بغيره المصنف في ما وضعه في التفسير في قوله
فالوضع اما كليا او شخصيا بواقع هذا التفسير التفسير السابق في قوله
الوضع اما كليا او شخصيا فيكون القسم الاول شاملا على عنوان الكليات
وان كان الموصوفات كليات في الوضع ويناك الموضوع له وان كان القسم
الثاني يشارك شاملا على القسم الاول بنا واد بالبيان في قوله وادخل في البيان
قوله انما علم الاول مدلولها ما معنى في غيره الى وانما انما في البيان مع
ان الاول في تقديره كذا التفسير تقليد في البيان ايضا في سياحه في التباعد
بين القسمين انما ما وضعه شخص وبيان بيانه وهو كذا علمه عليه علم
كما لا يخفى انما في معنى بناء وقع فيه في بيان قسمي التفسير الاول فانهم
وقوله ليكون الاستعمال اليه في التوضيح واد بالغير في قوله تعريف النكاح
عن الغير القسم الثاني العلم واللفظ حقيقة فيما قصده في بيان
قول المصنف في بانهم كذا الغير اليه حقيقة فيما قصده المصنف في اصل
التعيين بالغير وعدم حدوث التعيين بدونه تجوز وهو كذا العلم انما
مطلق التعيين واد انما هو هو التعيين الترادف والفاظ التعريفات
تعمل على ما في الحقيقة ولذا فسرنا كلام المصنف ما ذكرنا في قوله

ثم كثر لو تسم فانما يتم لو كان الخطأ في المتن بالمعنى القوي هو توجيه الكلام كغير
 لما فهم لم يمتحق انما هو ادب نفس الكلام الموجه كغير وجه القرينة حاله في الخطأ
 لا نفس الخطأ. وادب الاحتياج لا تاويل القرينة بالدلالة انما يتم لو كان الخطأ بمعنى
 توجيه الكلام كغير ما لو كان بمعنى الكلام الموجه كونه فلا يحتاج في طرفية الخطأ
 للقرينة انما تاويل القرينة بالدلالة وادب حمل طرفية الخطأ للقرينة على المبالغة انما
 يتم بكون لو كان الخطأ بمعنى التوجيه المذكور ما لو كان بمعنى الكلام الموجه كونه
 الغير فلا وجه لا شك به ثم اقول لعل ما ذكرتم قصد المبالغة بجعل الخطأ ظرفا
 للقرينة جعل كلمة في تجريدية كانه قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فتقول المبالغة في
 لو القرينة خطابا انتزع منه خطابا آخر وجعل ظرفا على كونه ما قبل في الآية
 واستغنى عما قبله فبدا في هذه العبارة رعاية ادب في شأن استاده حيث عبرا
 افاده بالمستغنى عنه ما لم يعبر عنه بالمدفوع والمبطل كما عبر مرتين عما ذكر مع
 ان ما قبله مدفوع وباطل بتحقيقه على ما لا يكفي من له تحقيق ووجه كونه ما قبله
 مدفوعا بتحقيقه ان جعل في معنى من او جعل طرفية الخطأ للقرينة من قبيل طرفية
 الخاص للتمام انما يتم بكون لو كان الخطأ بالمعنى القوي الذي توجيه الكلام كونه
 الغير لا تمام انما لو كان بمعنى الكلام الموجه كونه فلا وجه لا شك به ثم نقول لو
 كان في معنى من كما قبله يكون من الابتدائية او البيانية دون التعريفية
 فانهم وجه قوله وانزع ايضه ما ذكره ان الضمير في قوله كما هو الظاهر في ما ذكره
 ان يكون القرينة الخطأ بمعنى لبس القرينة الخطأ كما هو الظاهر في المتن بعد
 رعاية ما ذكر من جعل القرينة للمبالغة فانزع بما حقق من ان الخطأ بمعنى
 الكلام الموجه كونه الغير لا بمعنى التوجيه وما ذكرتم انما يتم لو كان بمعنى التوجيه ثم كونا
 القرينة في الخطأ على مختار انتزع من كون الصفة في الموصوف فانهم اذا
 سبق زيد في زيد ضرب هو الذي فهم بمعنى الضمير كل واحد سواء كان في كلام الكلام او
 الخطاب اي ظاهرا في الخطاب او غيره قوله فيهم على البناء للفاعل وفاعل كل واحد

اذا القرينة في غير الكلام والخطاب هو توجيه الكلام وهو صفة
 للكلام وانما في غير الخطاب وهو توجيه الخطاب وهو صفة للخطاب
 وهو توجيه الكلام في غير الخطاب وهو توجيه الخطاب وهو صفة للخطاب
 متعلقه واصل قوله فانهم انما يتم انما يتم انما يتم

او في غير ما كان مرجع الى سبق زيد في غير ما كان مرجع الى خطاب راجع الى كلام
 المتكلم والضمير في او غير ما كان مرجع الى كلام المتكلم والخطاب راجع الى كلام
 كما يكون في غير ما كان مرجع الى كلام المتكلم والخطاب راجع الى كلام المتكلم
 ان المرجع ليس في كلام المتكلم ولا في كلام الخطاب بل في كلام ثالث لا جاء
 احكام الالفاظ الموضوعه عليه ولم يترس من ان يصح ما اورد بعد التكلف جعله
 كلمة يتعين كونه اسما فاما لا يصح لغير اسم الفاعل او كونه ما لا يحسن
 فالواقع وضعه في هذه الامور لهذه المسألة انما هو لا يجوز ان يكون الخطاب راجع
 وسبق الذكر وانما هذه المسألة هي التي المستند اليها في كلام المتكلم والخطاب
 وقوله وج القرينة في غير ما كان مرجع الى كلام المتكلم والخطاب راجع الى كلام المتكلم
 يكون القرينة في غير ما كان مرجع الى كلام المتكلم والخطاب راجع الى كلام المتكلم
 يكون القرينة في غير ما كان مرجع الى كلام المتكلم والخطاب راجع الى كلام المتكلم
 فان هذه الامور على التقدير نفسه الى ان الوضع بل من المعروف ان الكلام
 بربان المعروف ان الكلام قد يكون في القرينة في الخطأ كما يتوهم من ظاهر قوله بل من
 المعروف ان الكلام قد يكون في القرينة في الخطأ كما يتوهم من ظاهر قوله بل من
 ارتفاع كذا في نفسه فان لا يكون ان يكون للمعنى انما هي انما هي انما هي
 امره وارتفاع قدره فانهم فلا رية في حق فائدة النقص في اللفظ
 المفرد على ما مر بعد قول المصنف لفظه انما هو انما هو انما هو
 المراد اللفظ المفرد على ما قبله وذلك ان اللفظ المفرد انما هو انما هو
 ومدلوله ان يقال المراد المفرد هو المفرد حقيقة او هو كما هو المفرد انما هو
 وان كان مركبا حقيقة الا انه مفرد حكا وذلك ان اللفظ المفرد انما هو
 بالتأمل هذا فقد اتضح بما ذكرنا ان جعل كواب الآتي عن الانقضاء المعروف انما هو
 العهد معنويا بالتكلف تكلف يرتكز في ذلك ان يرتكز وبذلك
 على ان ما ذكره المصنف اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ

[illegible]

التمثال على كل من اهل على جميعها لئلا يلزم المحذور المذكور ويكفي ان يجاب بان مراده
 على ان التمثال على تقدير سائر التفسيرات عبارة عن الالفاظ لا يكون التمثال
 على كل من اهل على جميعها لئلا يلزم ما اذا كانت عبارة عن المعاني فانه على ذلك التقدير
 لو كانت اشارة عبارة عن الالفاظ على ما جوز في اول الكتاب يجوز ان يرد
 بالتمثيل التمثال على جميعها من قبيل التمثال الدال على المدلول فيه ثم قولهم
 ما سوى العلم من الخارج كذلك على وضع المفهوم ما عليه يستعمل في ذاته وقوله
 على ما مر به العلامة التفنن في قوله كذا كونه في الحقيقة ووافق السبيل
 في جوابي ذلك الشيخ اقول في موافقة قدس سره في جوابي ذلك الشيخ في بيان
 الامارة قدس سره فسرنا كلام الشارع بما يوافق من التفسيرات قال في
 المعرفة ما وضع ليعرف عن معنى فعال قدس سره ان المعرفة المعروفة بالتعريف
 عند استعماله في ما لا وضع ليعرف فيها العلم الشخصية وغيره من المفردات
 والبهتان وسائر المفردات الاخر ما ذكر كيف قد قال قدس سره بعد سوق الكلام
 بما لا توهم جماعة واكتفى ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوع لكل معاني
 وضعا واحدا عاماه اعلم ان الحقيقة التفنن في عرف في نبي الشايع المعرفة
 بما قلناه عنه انما ولا يخفى ان ذلك التعريف يشمل العلم ايضا وذكر ذلك ان بعد
 اللفظ الموضوع لمعنيين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليعرف عن معنيين ففهم
 مما يذا الكلام ان التعريف المذكور للمعرفة يشمل العلم فيبين كلامية تدفع كلف
 ويكاد فوه بان مراده في مقام تعريف مطلق المعرفة ان المعرفة ما وضع ليعرف
 في معنى سواء كان ذلك المعنى موضوعا له كذا العلم او فردا للموضوع
 له كذا في سائر المفردات و مراده بما ذكر بعد ذلك ان ما سوى العلم لما وضع
 ليعرف عن معنيين وليس الوضوح لمعنيين منقوض بالمعروف بل انما كونه
 في الحقيقة يكاد ان يدفع بان الالفاظ موضوعه كسائر احوال ونجائات مستحقة
 بوضع عام فلا حاجة للمعرفة بالام ايضا موضوع لا موضوعات بالوضع العام في

ان هذا كونه على جميعها لئلا يلزم ما اذا كانت عبارة عن المعاني فانه على ذلك التقدير
 على تقدير سائر التفسيرات عبارة عن الالفاظ لا يكون التمثال
 على كل من اهل على جميعها لئلا يلزم ما اذا كانت عبارة عن المعاني فانه على ذلك التقدير
 لو كانت اشارة عبارة عن الالفاظ على ما جوز في اول الكتاب يجوز ان يرد
 بالتمثيل التمثال على جميعها من قبيل التمثال الدال على المدلول فيه ثم قولهم
 ما سوى العلم من الخارج كذلك على وضع المفهوم ما عليه يستعمل في ذاته وقوله
 على ما مر به العلامة التفنن في قوله كذا كونه في الحقيقة ووافق السبيل
 في جوابي ذلك الشيخ اقول في موافقة قدس سره في جوابي ذلك الشيخ في بيان
 الامارة قدس سره فسرنا كلام الشارع بما يوافق من التفسيرات قال في
 المعرفة ما وضع ليعرف عن معنى فعال قدس سره ان المعرفة المعروفة بالتعريف
 عند استعماله في ما لا وضع ليعرف فيها العلم الشخصية وغيره من المفردات
 والبهتان وسائر المفردات الاخر ما ذكر كيف قد قال قدس سره بعد سوق الكلام
 بما لا توهم جماعة واكتفى ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوع لكل معاني
 وضعا واحدا عاماه اعلم ان الحقيقة التفنن في عرف في نبي الشايع المعرفة
 بما قلناه عنه انما ولا يخفى ان ذلك التعريف يشمل العلم ايضا وذكر ذلك ان بعد
 اللفظ الموضوع لمعنيين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليعرف عن معنيين ففهم
 مما يذا الكلام ان التعريف المذكور للمعرفة يشمل العلم فيبين كلامية تدفع كلف
 ويكاد فوه بان مراده في مقام تعريف مطلق المعرفة ان المعرفة ما وضع ليعرف
 في معنى سواء كان ذلك المعنى موضوعا له كذا العلم او فردا للموضوع
 له كذا في سائر المفردات و مراده بما ذكر بعد ذلك ان ما سوى العلم لما وضع
 ليعرف عن معنيين وليس الوضوح لمعنيين منقوض بالمعروف بل انما كونه
 في الحقيقة يكاد ان يدفع بان الالفاظ موضوعه كسائر احوال ونجائات مستحقة
 بوضع عام فلا حاجة للمعرفة بالام ايضا موضوع لا موضوعات بالوضع العام في

فانه لا موضع ليعرف عن معنيين بل ما وضع ليعرف
 الهية من حيث هي او في غير ما غير من العلم المنشتر
 او في كل واحد من الافراد كذا في اشعار فلا بد من
 في تعريف المعرفة

في الوضع الترتيبي وفيه الاور هي الهية المأخوذة مع التعينات التي في احوالها
 الترتيبي وقد ظهر منه ان مراده بوضع موضوع لا موضوعات او موضوعات لا موضوعات
 متعينة او موضوعات الرفع ولا يرفع مطلق التعريف في الرفع وقد كلف من تعريف وضع
 النقل المذكور بما ذكره بكت فان المعرفة التي في علم المفردات كلها من اقسام الالفاظ
 المفرد فلا يرفع تعديرا او لا يرفع تعديرا باعتبار الوضع الترتيبي وقد سطرنا على هذا
 البيت في مسبقنا وشرنا به الى جوابه ايضا بان الالفاظ المفردات علم ما يرفع حقيقة
 او كمالا والمفردات هي التي ان كان مركبا حقيقة الا انه مفرد حكما ولا يرفع ما لا
 الظاهر ان يقول فلا يرفع ما لا يرفع بالرفع على ما قبله في قوله لا يرفع عليك ان
 معرفة الموضوع لا لا يتوقف على السماع من الواضع وحاله ان في المفردات
 قول المصنوع للموضوع له انما يصح لو كان للمصنوع وضع اللفظ على
 ذلك الوضع ليس على ما ينبغي وقوله لا اللفظ لا يثبت باللفظ بل لا يلزم
 منه توقف اللفظ على النقل من الواضع وسماع الوضع منه بل يكفي في ذلك تتبع
 استعماله فان استعمال اللفظ في مرتبة الوضع ان التسمية الاولى هو التسمية
 كونه في الحقيقة امر التسمية بانه في كل استعمال للتسمية مما سبق عبارة عام
 اذ فان العبارة بجمال التعريف كما هو المراج وجعل كمال التسمية كما هو المخرج
 مع انه علم مسبق ايضا وقوله او يتبين عطف على اظها في قوله اختصاصا بعبارة
 اي على تعريف المصنوع بالوضع بان يعلم ذلك المصنوع تعريف المصنوع فقط ولا يتوقف
 من كلام غير المصنوع انما كلام المصنوع غير هذا التفسير في غير هذا المصنوع التسمية
 التي لم يصرح فيها بانها علمت مما سبق فانه يستفاد من كلام غيره ايضا في قوله
 تفسير في المصنوع بكونه بعض كذا يظهر عند تتبع كلام القوم كيف ومن ذلك
 البعض تسمية انما كونه كذا التسمية ان كونه مضمون كل منها معلوم من كلام
 القوم بل مع بني كلامهم ان المدلولات الفعل كونه مدلول لانه المدلول
 المصنوع في الالفاظ المتعددة لا يرفع من يكون متعديرا على ما حققناه في تسمية

فانه لا موضع ليعرف عن معنيين بل ما وضع ليعرف
 الهية من حيث هي او في غير ما غير من العلم المنشتر
 او في كل واحد من الافراد كذا في اشعار فلا بد من
 في تعريف المعرفة

رسالة السيد في الرد على الخصم في رد الألف والوقتية

کوانہ کاغذ پیدا
منہ سونق کلہ نہ

تعبید یا بجزع و الا فخذوا حذرکم و انما هذا
 من الطبیبہ المشہودہ و انما هذا من الطبیبہ المشہودہ
 عندنا بجزع و الا فخذوا حذرکم و انما هذا
 من الطبیبہ المشہودہ و انما هذا من الطبیبہ المشہودہ

تعیید با علم و کرامت طبیعیه
عند هذا بعض علم
استدل على عدم اعتبار تعييد الطبيعة على ما ذكره في بعض النسخ
بأنه لو كان كذلك لكانت الطبيعة هي التي تقرر في كل وقت
نفاذ العوم عليها فلكم في الطبيعة التي هي التي تقرر في كل وقت
الطبيعة بالعلم كما في الطبيعة
والعلم والطبيعة أيضا

الطبيعية
الحكماء من طائفة الطبيعة
فقد تميزوا بالطبيعة بالعموم كما في قولنا كذا هو طبيعي بمعنى
قولنا ان كل شيء باطني على ما لا يدرك بالحواس بل بالاعتقالات
فان كل ذلك ليس له حقيقة خارجية ولكن هي حقيقة عقلية

اعلم ان بعض الميزانيين في فلكه من بعض الميزانيين القاصية
داخلة في نسخة شيخ الرئيس

دعوى
او جعل الطبيعة من ضمن بعض افراد ما دخلت في الشخصية كمنها
ما نقله الشيخ في كتابي عنه على ما نقله كرسى بعض المحققين

اعتبار ما لا يتصور له افرادا كالنوعية في قولنا انك نوع وكذلك لا يصلح الحكم عليها
 للتخصيص والتعميم بل هي شخصية كاستدراك كمال الشيخ في كتبه هذا الكلام
 ويتبين بانها ادخال الطبيعية في الشخصية هو اعتبار الوحدة الذاتية
 في موضوع الطبيعة فوج استلزام الدليل على كونها في ذاته قيد الكلي
 بالكلي لا يفيد التخصيص فانه اذا كان لم يفد التخصيص بل هو وسطه كما يكون
 ان يتصلح القيد بالصلة المستحصلة لكون الموصول ب العلم بالخاصة
 فيه الى ذلك من اسبابه اصل الجواب انه مراد المصنف من ذلك القيد لا يفيد
 التخصيص في ذاته بل افادته اياه بوسطه كما لا يخفى انه يترتب منه هذا الجواب
 انه يكون القرينة المعينة في الموصول بجميع اشارة العقلية والمصاحب المذكور
 والظاهر من كلام المصنف في الصرح به فيما سبق ان قرينة الموصول هو القرينة العقلية
 التي غيرت عنها بانها اشارة العقلية فافهم من هذا الموضع ما بقا بيان
 لقرينة تشمل عليه لفظا والتفصيل السابق هو ما ذكره بقوله والقرينة التي في
 الكلام على تعيين ضمير الحكم يكون صادرا عنه وعلى تعيين ضمير المطلب كونه هذا الكلام
 خطابا معه وعلى تعيين ضمير الغائب ذكره سابقا في الكلام ما يرجع الى الضمير قوله
 فاضافة القرينة الى الكلام لادنى ملابسة الظاهر انه اضافة القرينة الى الكلام
 من قبيل اضافة الالف الى ضرب اليوم يدفعه انه لا يتناول قرينة ضمير
 الغائب يفهم منه انه يتناول قرينة كل من الضميرين الضميرين اعني ضمير الحكم والطلب
 كما ان الكلام بالجمع المصدر لا يكون قرينة بل انكلف الضمير المطلب ومع
 التكلف يكون قرينة لضمير الغائب ايضا فافهم قوله فلا يصح عطف قوله لا يتناول
 فلا بد من تقديره الى الصريح لا بد من ارجاع الظاهر الى سوق الكلام ان يجعل
 ضمير لانه ارجاع القرينة ضمير الغائب فيحتاج الى ان يجعل ضمير الضمير باعتبار الخبر
 والى حذف المتصا الى لانه سبق ارجاع في الكلام وبالنظر الى اسباب العبارة واللفظ
 عن التكلف ان يجعل ارجاع اللفظ انما هو على التفسير من الضمير في قوله وفيه يكون كليا

كليا ارجاع اللفظ الى اللفظ المرجع وقوله كما ستقفه على لفظه ولا
 ينال لفظ الموصول كليا اقول ما ذكرنا من ان لفظ الموصول كليا كليا ولا يتغير
 كونه كليا في بناء الفاعل فلا يصح قوله فلان هذا كانا جريين وهذا كليا لانه المتاخر
 المص فلان لا يفيد كونه الموصول في الجملة لا كليا على استيفاده من تقرير النظر المذكور
 بقوله فوج استدراك الدليل المذكور في اشارة العقلية غير مفيد التخصيص
 الى الموصول المتاخر لانه اشارة العقلية الاظهر بالظن انما يفيد ان يكون الموصول
 المفهوم منه ذكر اشارة العقلية سابقا وفيكون الموصول كليا بمعنى
 انه عند كلياته صالحة الجواب عما ذكره بقوله فلا يصح قوله فلان هذا كانا جريين
 وهذا كليا وتقريره انه ذكرنا انما يريد على المصروف كانه مراده ما هو الظاهر
 العبارة كانه مراده ولهذا اخرج جريين وعنده هذا كليا لانه كليا حقيقة وانما
 اخرج جريين وعنده هذا كليا لانه التقاطع بينهما وبين المصروف اسم
 اشارة في القرينة بان قرينتها وادراكها في الافادة التخصيص كلف قرينة
 فانها وادراكها لا يفيد التخصيص انما افادته مع ما يصاحبها بالكلية الفرق انما
 يتفق بناء على ما هو صوابه كون قرينة الموصول نفس الصلة كما لا يخفى ان
 قرينة الصلة مع ما يصاحبها والباقي انه ذلك مجموع بقية التخصيص
 انهم قسموا ما مدلوله حصل الاسم الذي مدلوله حصل المطلق فامدلوله حصل
 فلا بد من التقصيص في ذلك من بقى التقصيص كما ان اشارة على ما يظهر من التنبيه ان
 الظاهر ان المقوم التنبيه حاصل كانه من الظاهر من سوق كلام المصنف المتق
 بالتنبيه العلم على التقسيم بالحق بين المصروف والعلم وبقا التقسيم الغير
 ان ما ذكرنا من ان لفظه ليس كذلك بل الحق بالتنبيه نفس الفرق المذكور
 واللفظ المذكور لا العلم به كما قد لا يعلم به انما سبق على لفظه انما المتق
 وهو صلي في الفرق بالتنبيه هو العلم بالمعلوم من ان سبق والمعلوم من ان سبق
 هو هذا الفرق المذكور واللفظ المذكور وفي بعض نسخ لانه هذا من ان سبق

مذكور في الفهم الاول

ويكون في القسم الموضح للتخصيص كيف يكون كليا متفيا

وانما قال لفظه لا يتناول من الحق بالتنبيه العلم المذكور
 كذا في بعض نسخ

هذا هو المقسم

وعلى هذا يكون معنى الكلام ان المقسم بالتبعية نفس الفرق المذكور والف المذكور لانه
 المقسم بالتبعية الفرق المذكور والف المذكور علمه في هذا وانما كان كذلك في كل
 تنبيه في هذه علمه سبق كذا التبعية المرجع في نفس الامر الى الله
 خص ذلك الفرق الى الفرق بين العلم والمعرفة بالوجود المذكور لا مطلق الفرق
 بينهما يتم قوله لا انما يتم غيره مفوت لهذا الفرق في تقسيم غير ما ليس مفوتا
 لمطلق الفرق بينهما لا يبرهن انما يستعمل في كثير من كتب الاصول في الفرق بينهما
 وقوله في الفرق بين الثلاثة ثم ثمة التعليل حال من هذا الفرق لانه المعلق بـ
 لانه حاله في ذلك الفرق بالتعريف انه تعرض لذلك الفرق ولم يتوصل للفرق
 بين الثلاثة فعلى الاول لقوله لا انما يتم غيره مفوت لهذا الفرق وعلى
 الثاني لقوله في الفرق بين الثلاثة وقوله حيث لم يذكر اسم اشارة الى التقسيم
 كذا حيث تعليله على قوله في الفرق بين الثلاثة والمفهوم ان ليس بينهما مفوتا
 للفرق بين الثلاثة فانه في ذلك الغير لم يذكر اسم اشارة الى تقسيمه وتفاوت
 الفرق بين الثلاثة في التقسيم في ذكر الثلاثة في التقسيم مع عدم الفرق
 بينها وقوله حيث لم يذكر اسم اشارة الى التقسيم الغير فاعرب عدم ذكر اسم
 اشارة الى تقسيمه في ذكره في كثير من كتب الاصول وظاهر ان لم يذكر في التقسيم
 المذكور في تلك الكتب اسم اشارة وقوله في عدم حصول الفرق اي في عدم
 حصول الفرق بين الثلاثة في التقسيم بالوضع انما قال بالوضع لا بالخبرية
 والكلمة من صفة المعاني او لا وبالآثار انما يوصف الاطراف بها ثانيا وبالوضع
 على ما شق في كتب المنطق والعدم والمعرفة كسائر اللفظ وقوله وقد عرفت
 معناه ان معنى قوله في المصنف في الفرق المستتر وتبديله في العبارة ان
 الف في ارجاء هذا الظن وانما يتم في الفرق المذكور علمه انصف ولم ينصف ان
 التبديله في هذه العبارة بكلام الف في التقسيم في هذه غاية الامر ان في التقسيم
 في الف والظن وما يليق اليه ان الظن بالظن لا سابق ان يقول ظاهرا منهم ذلك

واما مطلق الفرق بينهما فتبعية الفرق في قوله

في هذه العبارة فائدة على سبيل المثال والادبر في كذا المثال في تقسيمه في قوله في عدم ذكر اسم اشارة في تحقيق هذه اشارة في كثير من

ذلك انما يتبين بقرينة شارة ومدلول الضمير والعدم بالوضع فاللما بقا احد
 الامر ان اما ان يقول انما بقا في تقسيم الخبر في الوجود اسم اشارة
 او يقول انما مدلول الضمير العلم بالوضع ويكفي ان يقال في تقسيم خبر اليها
 ليخرج بما هو مقتضى التقسيم من تعدد في اسم واستند العلم في قوله ظاهرا منهم
 اشارة الى انما كانت في التقسيم المذكور فرق صا في التقسيم
 بين المعرفة واسم اشارة بما ذكر مع ان كلا منهما داخل تحت الموضوع لخصا
 متعدد بالوضع العام فهو اسم لفظ الضمير التعيين من غير ضمير من غير
 الى اللفظ لا كيف بين هذا التوافق قوله ولم يتوصلوا ان بينهما ضمنية لازمة في
 من الثاني فانه المفهوم من الاول عدم تحقق ضمنية المستعمل حين اطلاق
 الضمير والمفهوم من الثاني تحقق ضمنية المستعمل حين الاطلاق اما الضمنية التي
 هي التي اطلب والتحكم فظا انما يتم في الضمير التي هي سبق الوضع وان لم
 بجان يكون من غير انما في الاشارة فاعني بالاعلم ويكفي دفع الشبهة
 باخراج القول الاول عن الظاهر بان يقال انما بقا في قوله فهو اسم لفظ الضمير
 التعيين في انهم فهو انما التعيين في صفة لفظ الضمير غير ضمنية بوجه قوله
 ولم يتوصلوا ان بينهما ضمنية في قوله ولم يتوصلوا مفوت في قوله في ذلك
 لم يتوصلوا التعيين وقوله في تحقيق ضمنية الضمير وتعلقه بالمتعلق فيبين
 كثير يقع انما جعل في بعض نسخ انهم جعلوه وعلى نسخين لا بد من
 توجيه الكلام واخره عن الظاهر معنى على نسخة الاولى انما اسم اشارة
 جعله وعلى نسخة الثانية يكون معنى قوله انهم جعلوه انهم جعلوه مجازا في
 قوله فلم يجعلوه مجازا في ما اول انهم جعلوه انهم جعلوه مجازا في
 ولا يخفى انما يستفاد من جعل التعيين الضمير بالوضع انما بقا في استفاد ذلك
 من تقسيم خبر الى الضمير فان من لا يقول بذلك الوضع لا يقول بكون
 الضمير خبريا فانه خبري يقال اللفظ الموضوع لمعنى حقيقي وفيه بكت فاعلم

الحمد لله المستقل المعلوم في تحقيق معنى الحرف
وبما ان الحق مراده قوله وقد سبق معنى عدم استقلال
المعلومية ما سبق في تحقيق معنى الحرف في الملاحظة
غيره وتغليظ

وغير المستقل غير مستقل الا انه يقال ان سائر اقواله الا انه يقال ان المستقل
الاجواب فان غاية ما علم من انفسهم ان الحرف لفظ يكون معنى من غير ما
انه يكون معنى من غير ليس الا الحرف فلم يعلم من انفسهم ان معنى
الاسم والفعل نفس الغير مستقل بالمفهوم بل يوجد ما ذكرنا قوله ثم انه يكون
اللفظ بحيث يكون معنى من غير مختصا بالحرف مما لا يستفاد من انفسهم
وبما انه يدفع بانه مراده بقوله الا انه يقال ان لفظ اللفظ بحيث يكون معنى من
لفظ اللفظ الموضوع لنفسه كوضع العام ولا يخفى انه يستفاد من انفسهم
ان لفظ اللفظ الموضوع لنفسه كوضع العام ولا يخفى انه يستفاد من انفسهم
على ما اعتبر في قوله بل المستفاد من جملة الحروف ووجه استقلاله من انفسهم
ان التعريف كانه يكون منفك وانما كانه تعريف الحرف على ما ذكره السرخسي
فيما سبق يقتضي ان يكون كل اللفظ غير مستقل بالمفهوم بل لا يخفى ان
اسما او فعلا وفيه انه يستفاد من قوله ثم ان لفظ اللفظ الحرفي على قول
المقيد بان قول المصنف في الاسم والفعل في خبر السببين وفيه انه في خبر ما في
خبر السببين وقوله ثم ان يكون اللفظ الحرفي على قول المقيد الا انه يقال وقد عرفت
الاجابة ولفظ جميع ما ذكرنا في هذا المقام امر التام واما بيان الحكم المستفاد
من هذا التقسيم وكذا في قوله ايضا مؤدى الى الحكم المستفاد من النسخة في خبر ما في
لفظ الواحد ولم يتعرض في كون ذلك القول لبيان عدم الوجود ولذلك مع
انه على ذلك التقدير يرضى الضمير الى الفعل الواحد وبما انما يجب عنه بانه مقصوده
ان يبين انه على تقدير ان يكون القول المذكور لبيان الحكم كدس ضمير انما يصلح
للمرجوع الى كل من الفعل الواحد كدس لفظ ذلك القول لبيان عدم الوجود وفاته
الضمير وان جاز رجوع الى الفعل كدس رجوع الى كدس اولي فيكون قوله كدس
ضمير الى الفعل الواحد متعلقا بالبيانين ابان بقين اعني بيان عدم الوجود
وبما انما الحكم المستفاد من هذا التقسيم وايضا في قوله ايضا متعلقا ببيان الحكم

فصل اول در بیان سبب تألیف و احوال مؤلف

آزادی مطلق اسم نہیں علم

وحاصل الدفع انه انما كثر عالم الجنس وضع لغير معين كقولهم شجرة فكلنا نعلم
 من التقسيم وكذا اسم الجنس موضوعا لغير معين معلوم بالتقسيم ثم يقولون انما
 في معرفة الفرق المذكورة جعل حال علم الجنس كالمعلوم من التقسيم بل العلم
 بحال علم الجنس التقسيم مع اشتراك حال علم الجنس على خلافه في حصول
 الفرق المذكورة في التقسيم فاقبل انما التعيين كذا لا يكفي انما فاقبل اظهر ما
 افيدنا فيما افيد ينبغي استعراض التعيين في الوضع وذلك خلاف الظاهر بل انما
 وضع لمعين والتعيين داخل فيه ومثال من المصدر وغيره تارة الى ان
 كما علم من التقسيم الفرق المذكور علم من الفرق بين المصدر وبينه ايضا وكذلك بين
 المستقربين والاولى ان يقول فيما بعدهم حيث جعل له لول مجرور التثنية او كثرة
 او التثنية او كثرة وفي بعض نسخ بدل قوله وحدث وحدث بالواو وعلى ان نسخة
 مجرور التثنية تارة الى اسم الجنس ومجرور كثرة تارة الى المصدر وعلى نسخة التثنية
 الكلام على سبيل التوزيع على اسم الجنس والمصدر كما يفيد ما سمعت في
 حل قوله وضع لمعين متعلق بالمعنى لا النفي وازداد بما يفيد ما ذكره بقوله كما انما افيد
 انه خارج عن المدلول واعتبر مع مدلول علم الجنس استفادته ان عدم التعيين معتبر
 في مدلول مقابل اعني اسم الجنس فافهم وقوله بل المعنى غير معتبر مع التعيين لانه
 معطوف على ما استفادته قوله لا ينعني انه يجعل عدم التعيين معتبرا مع ما استفاد
 منه ان اسم الجنس ليس موضوعا للمعنى اعتبره مع التعيين فقال بل المعنى غير معتبر مع
 التعيين والظاهر ان يقول بل المعنى انه غير معتبر مع التعيين ليكون معطوفا على ما
 ما سبق او الى انه غير متعلق بالعلل التوجيهية لانه السابق بل كذا ان يكون
 التوجيه السابق موجبا لتحصيل كل صنف فافهم تارة الى ان الاضافة ذهيلة
 في تعريف الجنس لانه في اللغة ما ليس ذلك تعرف كما يجعل منه لعلته بمعنى انه
 الاضافة ليست لتعريف الجنس كسب الوضع واصلا والهدى في راجع هو في
 الجنس في تعريفه كسب ملحقه بالنام بمعنى انه اصل في تعريف الجنس والاصالة

[illegible]

في ذلك التعريف ملحق بالام على ما قرر في موضوعه كتب في كتيبة هذا القول بانه على
 ما اورد بعض عبدة وقع في بعض كتب النحويين والاشيخات تحقيق ان المراد بالام ما يعم
 او ذكره على سبيل التمثيل انتهى وقد عرفت ان الموصول يدل على معنى
 مستقل عرفت ذلك من قول المصنف في التفسير اولاً بقرينة الاول والاول ملوكة على
 رفعه تعين بانهم اذ لم يفرقوا بين المفعول في غيره عدم استقلال ذلك
 المعنى بالمفعولية فتولد بعد ذلك قول المصنف ان استقلال المفعولية وذلك ظاهر
 اوله يؤيد هذا قوله متعلق بما قبله اذ لا يخفى ان مراده بما قبله لفظ مبهم
 ولا يخفى ان العمل بقرينة لمرادة المعنى اللغوي اذ المبهم بالمعنى الاصطلاحي لا يعمل الا
 بتكلف لا يخفى على من له تكلف وتوضيح ان الصلة انما تكون ما هي في
 الموصول متعلق بكل استخمين عليها لا يخفى وقوله اذ الصلة انما يتم برابطها
 بالموصول الصلة من حيث انها صلة والى ان تمامها انما يكون له معنى محصل
 وقوله ولهذا المعنى استمرط العائد الى الجاهل تمامها انما يكون برابطها بالصلة
 استمرط العائد من الصلة الى الموصول شرط بالموصول سبب العائد فيتم
 وقوله وتنفصل ذلك الربط بتوقفه على تفعل الموصول وذلك لانه الربط شرط
 بين المربوط فتفعل بتوقفه على كل منهما وقوله والى ان المراد ان كل من كان
 ذكرنا انما يتوقف تفعلها على تفعل الموصول من حيث انه متعين لمرم الدورية فان
 تفعل الموصول من حيث انه متعين بتوقفه على تفعل الصلة فقد ظهر لادراج المص
 لفظ مبهم في كلامه حيث قال الموصول مبهم فائدة جليدة وهي دفع الدور
 بين الموصول والصلة باعتبار توقف كل منهما على الاخر فانه تفعل الموصول
 من حيث الابهام متوقف عليه تفعل الصلة ومن حيث التعين متوقف على تفعلها
 وعدم التنبية لتوقف الصلة على الموصول من حيث ان كل المذكور ضعف النظر
 وعدم التنبية لتوقف الصلة على الموصول في تفسير كل الصلة في الموصول وتوقفها
 وتامها برابطها كما فسره انا بذكر من فسره ذلك بقرينة لا تتقاضاه بهنق

يعني ان الام لا يكون المراد منه مطلق اذ لا يتوقف من قبله
 واردة انما على سبيل المثال والاشيخات والاشيخات
 كما ذكره على سبيل التمثيل ان الام متلك

بشرط ان يكون قوله والصلة من حيث انها صلة متعلق
 بالمفعولية

بهمزة الاستفهام فانه معناه ان الذي هو استفهام قائم بالمنكسر وهو المتعلق المذكور
 فانه قبول الاعتراض هو ميانا فبان على هذا الاعتراض متعلق بالاعتراض
 الاعتراض من جهة الاعتراض وكيف لا يكون الاعتراض
 بهمزة استفهام منزهة ومعنى الموصول تعين بشئ قائم على الموصول
 لعله انما يقام ذلك في معنى الموصول وتوقفه على تفعل الموصول
 لتلخيصه ظاهر التحذير قوله واما ان كان في قوله وتعين بما هو معنى فيه على
 انه تعين بمعنى من معنى الموصول قائم به فافهم ان كل فعل وكل
 حرف في سطره لا يتوهم ان كان استمرط المذكور على فهو موهوم وعلى اوجه
 في الجملة بل على كل فرد من افراد كل منهما مع كل فرد من افراد الاخر اس كل فرد
 من افراد الفعل مشترك مع كل فرد من افراد المفعول في الدلالة المذكورة وبالعكس
 فكل فرد من افراد المفعول مشترك مع كل فرد من افراد الفعل في الدلالة المذكورة
 وبالعكس لانه اختار ما ذكره رومالاختصار فليس يصح ان يمتنع
 فيه لهما ان يمتنع لهما ان يمتنع لهما ان يمتنع لهما ان يمتنع لهما ان يمتنع
 فلا يمتنع من اتحاد الغاية وجزئها على ما هو المشهور في ذلك فانه قوله على
 هو المشهور في البحث الثالث ووجه غير خطي له وجه كونه المراد بالغير
 خبره المعنى لا الغير المذكور في قول المصنف انما بالغير وبجمله على بعد ان يقال ان
 وجه استفادة الغير المذكور من العادة مع ما غير في وهو استمرط بينهم من اعادة
 التمسك على اعادة المذنب الاول والى ان تعديل النفي لا يفي لتعديل اهل
 تعديل في اثبات الغير لانه جهة المذكورة اعني الثبوت للغير لا في تعديل اثبات
 الغير لانه جهة المذكورة وحاصل المعنى انه انتفى لاجل ان جهة اثبات الغير لانه
 انتفى لانه لاجل ان جهة فانه هذا المعنى لا يثبت الا بانه لاجل ان جهة اخرى مع
 ان اصل اثبات الغير ممنوع والتكلف الكثير انما يقال المعنى انه لا يثبت من هذه
 الجهة لا الغير وان كان يجوز ان يثبت له الغير من جهة اخرى وهي جهة ما قلناه

انما يقام الام لا يكون على خلاف ما قرر في موضوعه كتب في كتيبة هذا القول بانه على
 ما اورد بعض عبدة وقع في بعض كتب النحويين والاشيخات تحقيق ان المراد بالام ما يعم
 او ذكره على سبيل التمثيل انتهى وقد عرفت ان الموصول يدل على معنى
 مستقل عرفت ذلك من قول المصنف في التفسير اولاً بقرينة الاول والاول ملوكة على
 رفعه تعين بانهم اذ لم يفرقوا بين المفعول في غيره عدم استقلال ذلك
 المعنى بالمفعولية فتولد بعد ذلك قول المصنف ان استقلال المفعولية وذلك ظاهر
 اوله يؤيد هذا قوله متعلق بما قبله اذ لا يخفى ان مراده بما قبله لفظ مبهم
 ولا يخفى ان العمل بقرينة لمرادة المعنى اللغوي اذ المبهم بالمعنى الاصطلاحي لا يعمل الا
 بتكلف لا يخفى على من له تكلف وتوضيح ان الصلة انما تكون ما هي في
 الموصول متعلق بكل استخمين عليها لا يخفى وقوله اذ الصلة انما يتم برابطها
 بالموصول الصلة من حيث انها صلة والى ان تمامها انما يكون له معنى محصل
 وقوله ولهذا المعنى استمرط العائد الى الجاهل تمامها انما يكون برابطها بالصلة
 استمرط العائد من الصلة الى الموصول شرط بالموصول سبب العائد فيتم
 وقوله وتنفصل ذلك الربط بتوقفه على تفعل الموصول وذلك لانه الربط شرط
 بين المربوط فتفعل بتوقفه على كل منهما وقوله والى ان المراد ان كل من كان
 ذكرنا انما يتوقف تفعلها على تفعل الموصول من حيث انه متعين لمرم الدورية فان
 تفعل الموصول من حيث انه متعين بتوقفه على تفعل الصلة فقد ظهر لادراج المص
 لفظ مبهم في كلامه حيث قال الموصول مبهم فائدة جليدة وهي دفع الدور
 بين الموصول والصلة باعتبار توقف كل منهما على الاخر فانه تفعل الموصول
 من حيث الابهام متوقف عليه تفعل الصلة ومن حيث التعين متوقف على تفعلها
 وعدم التنبية لتوقف الصلة على الموصول من حيث ان كل المذكور ضعف النظر
 وعدم التنبية لتوقف الصلة على الموصول في تفسير كل الصلة في الموصول وتوقفها
 وتامها برابطها كما فسره انا بذكر من فسره ذلك بقرينة لا تتقاضاه بهنق

سلكوا في هذا المسألة في قوله لا يثبت له الغير من جهة اخرى

والاصل انهم اذ لم يثبتوا لغيره الا في جهة واحدة فانه لا يثبت له

لما اعتبار كونه ثابتا للغير والتمتع به حاله بل اعتبار ما في نفسه باستقلال على ما ر
صوابه واثارها في التفسير في تحقيق معنى الحرف كقوله النجاة
ان في اللفظ لا يكتفي ان ظاهره بوجه المفعول والمفعول عليه في قول المصنف احد
فالظاهر ان يقال ان في اللفظ محبة انما ثبت في معنى ما انبت ثمر
الا ان يتكافؤ قول منها جواب عن غير تكافؤ وهو ان كلامنا في انبات الغير في
الذي ان عليه الفعل والكون اعتبار كونه ثابتا للغير وذلك في اسم الفاعل هو نسبة
اكدت الى انما هو ليس محكوم ومثبت له بل انبت له مجموع معنى اسم الفاعل على
ما لا يكتفي الا ان يحل قول المصنف لا يثبت له الغير على خلاف المتبادر مما يشير اليه الس
في البيت انما على ان لا يكتفي ان المتبادر انه علاوة من ذلك فمعنى ان ينجى كجواب
بالعلاوة على تقدير تسليم معنى التبعوت للغير ما هو الظاهر من ظاهر هذه العبارة
لا عدم استقلال التبعوت للغير بذلك المعنى لا يكتفي في المعنى كحرفي مطلقا وكذا
في المعنى المطابق للفعل والمعنى التبعوت له الذي هو النسبة وان كان في اكدت فكيف
يتم قوله والمعنى التبعوت له كحرف ليس في المقام مجرد عن التبعوت للغير بل في المعنى
اكدت تبعوت للغير بذلك المعنى ولا المعنى المطابق للفعل ولا التبعوت له الذي هو
النسبة ونالها بهذا البيت منع التبعوت فامتنع كحرفها على ما قبله لا في
ان كلامه البيت الاول انما منع قول المصنف من هذه الجدة لا يثبت له الغير
المنع لعناية الجدة المذكورة لعدم ثبوت الغير له فلا يظهر كجملها بكتين وجه
الا ان يقال ان كان كل من البيتين منعاً مستنداً بسند واحد جملها بكتين
ولا اكدت والرفاء لان اعتبار كل شيء اهـ اصله ان لا يكتفي الا بتأني
من اكدت والزمان لان اعتبار كونه كل منهما ثابتا للغير مقصود بالافادة
بالفعل ويمنع في هذه الحالة ان يثبت شيء لهما اما اعتبار كل اكدت ثابتا للغير
في الفعل فظاهر فانه يعتبر كونه ثابتا للفاعل المعين واما اعتبار كل الزمان
ثابتا للغير فظاهر اكدت ثابت للفعل في الزمان فكذلك الزمان ثابت

ثابت للفعل قال اول الظن والاول ان لا يظهر وجه التبعوت وخامسا
بذات البيت كانه ليس منع قول المصنف فامتنع كحرفها ووجه جملها بكتين
ما تم فتذكر واراد بالدين في قوله ان لا يثبت الا امتناع الحكم على دلالة
في كونه ثابتا للغير ووجه ترك تقييد الحكم في تقييد المصنف كحرفها بامتناع كحرف
عندهما تقييد متعينين في معنيين يظهر في جميع الالفاظ في جميع الالفاظ
من حيث انهما مع قطع النظر عن الامور التي رتبة عنها فلا يرد على قول من سئل
كانت او ممتنعة ان الفعل كحرف من استعملها في معنيين بالاصح الحكم
عليها واما انما فلان لا يثبت ان هذه الالفاظ في بيت رتبة بعد تسليم لان
الجواب انما عن البيت انما ليس على قانون المناظر فاذ البيت المذكور
منع فكيف يكتفي بطريق المنع كما فعله المحقق وقوله لا يكتفي بذلك يستعملها
الحكم على الفعل وكحرف بامتناع كحرفها اسي لا يكتفي عدم انصاف هذه الالفاظ
بالفعل وكحرفه من عدم استعمالها في المعنى الحقيقية او المجازية ان
يستعمل في الالفاظ الحكم على الفعل وكحرف بامتناع كحرفها وقوله انما عنوان
الحكم انما ارد بعنوان الحكم عنوان الموضوع اما بان يكتفي الحكم المحكوم عليه في
عنوان الحكم عليه او بان يكون اضافته العنوان الى الحكم الذي عليه ان عنوان
يكن الحكم عليه اتفاقا كما في الطبيعية او يكتفي الحكم عليه حقيقة عند المحققين كما
ذكر بعض المحققين في شرح التهذيب كما في المحصورة او المهملة او صورة كما
هو المشهور فيها ان في المحصورة والمهملة في التسمية الى الحكم في الحقيقة
على الافراد وان كان صورة على العنوانين واصل كلامه ان عنوان الموضوع لا يكتفي
افراد متصفة به حين الحكم عليه ولا حين ثبوت الحكم الى المحكوم به بل فالمراد
بالحكم في قوله ثبوت الحكم المحكوم به على ما هو احد استعماله مثلا اذا حكمنا
بان كل كاتب متبحر الاصابه لا يكتفي بان يكتفي بان كل فرد الذي حكمنا عليه بان يكتفي
الاصاب متصفة بجوابه الخاتبة لا حين حكمنا بان كل فرد الذي ثبوت كحرف الاصاب

التثبت فإزها غير الحق الرابع فثبت فاجتمعا لا تكلفا كبرية في كل ما يقع
 التكاليف عند عطاء وقت فيسبق ومار قوله ما لم يستهونا فيه الراسي
 الوجه المشهور بأنه معنى الفعل على تعيين جوت ما يفيد له مروتا بت
 على ما يفيد عبارة عن المعنى والفعل مستتر في بعده راجع إلى الفعل المنصوب
 عايزا ما فعله ما عبارة عن معنى الفعل فاعلم أنه يقول لا يتعين ثبوت
 لم يروى بت له وجعل من صوب يفيد راجعا إلى معنى الفعل لا يتعين
 بثبوت ما يفيد معنى الفعل لا يروى بت له يوجب الكفايا بالنفاير اعتبارا
 بين للغير والمقاد ووجع لي جعل في التنبيه لبيان امرين بل كبراه بند
 انما يتم لو كان كونه لبيان امرين مستلزما للآخر كل من الامرين مفصلا
 بحيث لا يكون احدهما متوقفا على الآخر وذلك محل نظرك في هو ف
 مع تطبيق التبيين على ما هو مشهور جعل في هذا التنبيه امرين الاول كية
 مدلول الفعل والثاني في الفعل مخبر به وفي كرف مع انه جعل الامر الاول سبيل
 لبيان الامر الثاني قوله ووجه تفرع قوله في غير سابق مع انه في الضارة
 فرع استقلال الكلية المفهوم بتسمى استقلاله فانه نص في انه جعل الامر
 الاول سبيل للثاني بناء على انه ما عدا من الغاير موضوعا لثاني خاص
 اراد ما عدا من غير التكرار ومن غير الخطب وقوله نظم كل طائفة في سلك اراد
 بالطائفة قسم الغاير مثلا انقسم اسم الله تعالى في قسمين موصول وقسم كبر في
 غير ذلك واد بظلاله سلك في كل من الغاير في سلك التثنية
 وفي انما يتبع بعضها خصا وبعضها كليا هذا المراد بطرد المخلو وخرج واحدا حكم
 مثلا طرد افراد الفرة في حكم عليها بالتثنية لانها يتبع بعضها مخصصا وبعضها
 كليا وبما ذكرنا ان الفاعل مفصولة قدس به ما ذكرنا من ان الكلية دائمة
 بين الوجود والعدم يعني كمال كنهه وكنيل عدم كنهه انما مفصولة وبسببه
 بالحق في قوله واما اذا كان المصع اليه كليا عا قاطع كلية وجوبية بكت عدم ظهور

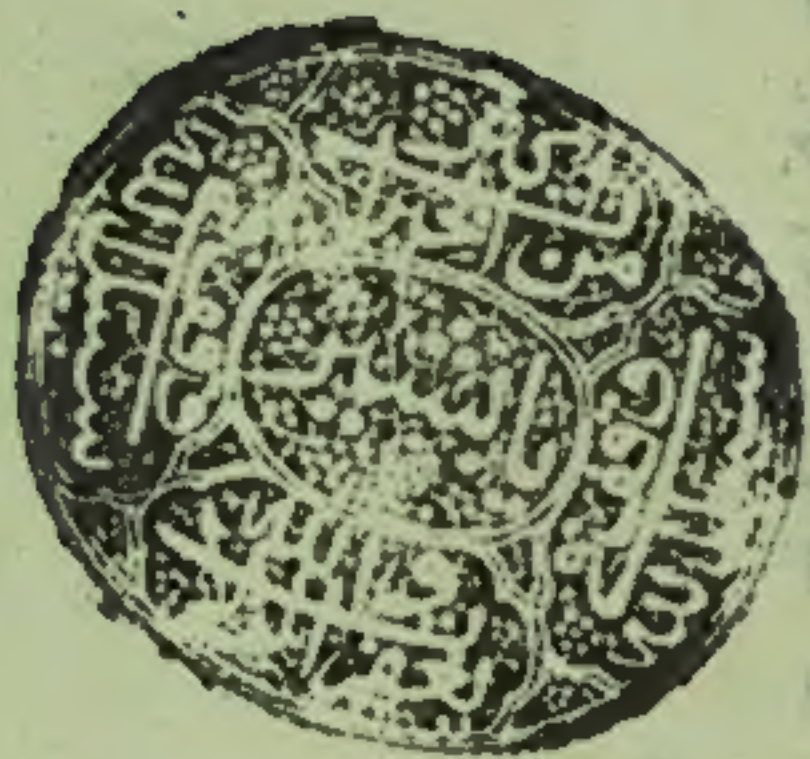
ظهور حال الكلية وكونه دائرا بين الوجود والعدم وظاهر بطلان ما ذكره و
 قوله اوله ينبغي ان يستنبط من قوله ان لا يكون انه من تلك الكلية جنة لا كلى
 فتأمل في بطلان ما ذكره من وجه الامر باننا في ظاهر على نسخة التي في الكلية
 فقط في اعادة المؤلفين تزييف النسخة فيقولونهم في نظرنا لظننا على نسخة تزييف
 الكلية واما على نسخة التي في الكلية وتزييفه في الكلية بالامر باننا في ظاهر
 بل يحتاج الى الدليل في المقدما كما فقد وفيما افيدنا في النظر لا يخص
 الضمير الغائب بل يخص الضمير بل كى في اسم الله تعالى والموصول اليه بل كى
 ايضا ولما كان هذا فرقا بديعا الى ما كان ما ذكره المصنف في الفرق بين
 الحروف والكلمات ما بطلية المفهوم وجوبية فرقا بديعا حسنا اقر في التمام
 مما استشهد به الفرق بينهما خفة بالذكر ولعل ما استشهد به الفرق بينهما هو الفرق
 الكمال في نفع الاسم والكون في عا فانه في اسم الله تعالى ما يدل على معنى في
 نفعه في كمال علمه في غيره وانما جعلنا قوله جنيين بمعنى ما هو بمنزلة لهما
 للكلية انما ينبغي انما بناء على نسخة التي رايينا ما مله من مرجع الجمل المذكور
 فاعلم مراده بالجمل المذكور هو جعل كل من في ضمة قوله فاما داخل في قسم
 ما مدلوله كافي فانه ذلك القول يستلزم جعل المذكور في كل من في الضمة وكليا و
 جوبا حقيقة فلما حكم في ذلك القول بكونها كلياتين حقيقة علمه ان جنيينهما
 بطريق التاميل الى انما بمنزلة الجنيين وقوله ولست اخرج جعل في ووفق كلتيين
 ايضا انما يصح جعلها جنيين تمام انما انما في قوله ولست اخرج جعل في قوله
 جنيين بمعنى ما هو بمنزلة لهما والمعنى واصل انما يكونان جنيين كونهما
 بمنزلة الجنيين صح جعلهما كلياتين كما يصح جعلهما جنيين ولا تنافي بينهما
 اذا الكلية كنهية والجنيين تامة ولي ولا تنافي بينهما ويكفي ان يكون قوله ولست اخرج
 لان المعنى في الكلية والجنيين الوضع الافرادى الى ان المعنى فيهما الوضع
 الافرادى صح نصب ذو ووفق بالكلية والكبرية ولا تنافي بينهما اذا تنافي انما

يكون في وضع واحد مع انه الكلية في الوضع الا فرادى والكثرة في الوضع التركبي
 اي تركيب اللفظ والظاهر يقول انه كانا يستعملان في شيئين لانه في كل
 من التقييد بكوننا في بعض الاوقات وقوله الا انه شبه على ان المستعمل في شيئين لا يكون
 الا في شيئين في استعماله لا يكون كلياً اي في استعماله وقوله ان اللفظ
 مفقود لقوله شبه وقوله وكيف لا يتم والمستعمل في العدم اي في موضوع اللفظ
 كيف لا يتحقق التوهم محقق وهو انه كما ان المعنى الكلي موضوع له فذلك
 المعنى في كل موضوع له فلا يخرج لاحد استعمالين على الاخر ثم ان اللفظ
 بقوله الا ان المعنى هو الموضوع له بالوضع الا فرادى هو الكلي والكثرة موضوع
 له بالوضع التركبي وبما قرنا الكلام اندفع اي عن كلام المصنف
 وقوله احده ان ذو قد يستعمل في الكلام وهو مندرج بالتقييد بقوله في بعض الاوقات
 وقوله يرد عليه استعماله في شيئين اي في شيئين لا يومهم عدم كليتها
 لانه استعمالها في شيئين في بعض الاوقات لاني جعلها وبسبب عارض لا بالوضع
 الا فرادى المعنى والكلية انما هو كسب الوضع الا فرادى وايضا قد شق ان يستعمل
 كونهما في شيئين كونهما بمنزلة الكثر شيئين وقوله حتى يدفع ذلك التوهم قوله
 ذلك على ان يدفع وقوله اليوم مفقود الى متى يدفع التفسير كثر في اللفظ اليوم
 المذكور وبما ان يكون قوله يدفع على صيغة الجاهول وقوله ذلك اليوم في
 موضع فاعلم وحي يحتاج الى تقدير اي حتى يدفع ذلك تفسير كثر في اللفظ في
 وقوله وما يرد في اندفع ذلك كمال كثر في المعنى ما هو بمنزلة وقوله وما لهما
 ما افيد الله اندفع ذلك بما مر من بالتقييد بقوله في بعض الاوقات ويجعل
 كثر شيئين بمعنى ما هو بمنزلة لهما والمراد بهما في قوله فلا يجرى في شيئين ما هو جريان
 حقيقة اي وقوع بعضهما مكان بعض اذ يوقع بعضهما بعض استعمال
 بعض في معنى بعض في قوله ما يتجزأ كالسلك المستعمل في السجدة في اراو
 بمقتضى الوضع التركبي كذا وفوق الموضوعين بالوضع الا فرادى الكلي

قوله العدم محقق
 المستعمل في شيئين

قوله في شيئين وقوله مستعمل في شيئين
 الفيزية في شيئين الكلي واللفظ في شيئين
 ومنها صدر الغرض وقوله في شيئين

الكلي المستعملين بمقتضى الوضع التركبي في كثر وقوله فتجعل غاية الترتيب وقوله
 الكلام ان استعمال بعض اللفظ في شيئين بمعنى بعض في شيئين لا يكون في شيئين
 اي معناه واحد وهو المعنى المستعمل في قوله فكذا التفسير بمنزلة الدليل
 على التفسير سابق حاله ان يقال ذو وفوق مفقود ما كلي وان كانا يستعملان
 في بعض الاوقات الا في شيئين لانه استعمال بعض اللفظ في معنى بعض لا يوجب
 ان ياد بهما في المعنى كونهما على التام وعلى نبينا افضل النعمة والسلام
 وعلى الله وصلى الله على محمد وآله



بسم الله الرحمن الرحيم
اعلم ان احكام الشرع يعرف بمعرفة اقسام انظم الكتاب
والسنة واجماع الامة والقياس واقسام النظم اي
اللفظ انما يعرف بمعرفة الوضع **والوضع** تخصيص
شيء من المطلق او احسن الشئ **الاول** فهم منه
الشئ الثاني وهو اما نوعي او غير نوعي **والوضع** **الفهم**
النوعي كحسب العموم والخصوص في الموضوع له و
الوضع كجمل اربعة اقسام عقلية وهو ان يكون الوضع
خاصا والموضوع له كذلك كالاعلام الشخصية و
حسبية التي يقال لها في الفقه خصوص العاين وان
يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالمضمرات والاسماء
الاشارة والموصولات واسماء الافعال وعامة
الافعال وحروف وبعض من الفخروف اعني ما تضمن
شيئا من معنى الحروف كما بين وحيث وغيرهما
كما اذ الوخط امور متكررة في ضمن معنوا عام شامل
لها وجعل ذلك مرآة لملاحظة تلك الامور المتكررة
ووضع لفظة مخصوصة باراء كل واحد من تلك الامور
المتكررة وان يكون الوضع والموضوع له هما عامان
كعادة التكررات **والوضع النوعي** هو اذ الوخط اللفظ
كثير في ضمن امر عام شامل لهما ووضع كل واحد
من تلك الالفاظ المتكررة باراء كل واحد من تلك
الامور المتكررة مثلا وضع انواع الهبات المتكررة

الفاظ المتكررة باراء كل واحد من تلك الهبات مثلا
وضع انواع الهبات المتكررة العارضة للكلم
لانواع من المتكررة كما يقال كل لفظ على صيغة الفعل
فهو موضوع باراء كل واحد من قام ما خذ
فها فيوضع بذلك الوضع ضارب لمقام به الضرب
ونا طر من قام به الضرب الى غير ذلك وهذا الوضع العام
لموضوع له عام فالمراد بالوضع النوعي كون الموضوع
نوع اللفظ لا شئ كالمثال المذكور ويمكن ان يوجد
الاقسام الثلاثة في الوضع النوعي مع امثلتها بخرية
باعتبار ان عموم الوضع في الوضع النوعي جانب
اللفظ لاسيما خصوص الوضع باعتبار المعنى كما قاله
بعض الفضلاء مع امثلتها بخرية الا انه اعتبار
وفق لا فائدة بعينها في ذكره في الفقه **والمر**
كليات موضوعات الوضع النوعي باراء ما بينها خلافا
للتكاكي لان المركبات لا وضع لها في غير صيغة
حيث قال في تعريف الوضع الوضع يعين اللفظ
باراء ما اردت بغيره فان ذلك يعين لاسيما
وضعا وقوله يعين اللفظ بالتاء نقص في عدم قوله
بوضع المركبات **والكليات** هي اربعة المسماة في
العرب موضع النوعي قال الفاعل التفاركة في طرح

المطلوب في بحث ايجازاته العلامة يجب ان
 يكون كما احسن العرب نوحها ولا يستطاع النقل
 عنهم في كل حصة من كبريات لان امة الادب كما
 نوايدون في الاطلاق ايجازي على ان يتقل من
 العرب نوع العلامة ولم يتوقفوا على ان يسمع احاد
 بها وجزئية مثلا ك ان شئت ان العرب يطلقون
 اسم البيت على الميت ولا يجب ان يسمع اطلاق الميت
 على البنات وهذا معنى قولهم ايجاز موضوع بالوضع النوع
 لا بالوضع السحر ٣ شمس كل من قد وضع الهبة
 الواحدة بالتوقع لافواع متعددة في الامكان مثل صبح
 المضارع المتشرك بين الحال ولا استقبال وقد
 يوضع الهبة الكسرة لنوع واحد من الامكان مثل وضع
 الكافان قبل الجركات الثلاث في العين موضوع
 لمعنى واحد هو ان حدث زمان قبل زمانك
 وفي قولهم سؤال مشهور ان وضع المفردات ليس لافادة
 مسمياتها لاستخدامها الدور ومعنى ذلك ان ليس الغرض
 من وضع المفردات ان تحصل معانيها في فم من
 السامع ابتداء والاداء لان الوضع يكون نسبة
 بين اللفظ والمعنى يتوقف على العلم بكل واحد من
 اللفظ والمعنى فلو توقف العلم بالمعنى على العلم باللفظ

نظم الدور واللفظ من الغرض من احضار معانيها واحضارها في
 ذهن السامع ليس علمها او بها لكونه لا يقدر ان يراها
 لانه الوجدان فلا يلزم الدور للاختلاف مجسمين فاذا عرفت
 حقيقة الوضع واقام والوضع قائم بالوضع لزم ان يفرق
 الواضع وقدر خلاف وصحب الاشعري الى ان الواضع هو الله
 تعالى وذات ما سمع مجيها الى ان الواضع العبد وذات متاديين
 سليمان الى ان الواضع بمعنى المحقق هو اللفظ وهو من ذهب
 ضعيف اطلق المناخنة على فاده اوضح لا يقع النقل الى
 ايجاز ويخرج استمرار اللفظ بين
 المعنيين المتشاقبين **واما قول** امة الاستعانة
 في والفرق بين الخوف في انفرها خواص كل بكسر والشد
 للمعنى والشد والرخاء وغير ذلك مثل ما ترى في النقص
 بالفاء الذي هو حرف رخصتكم ان بين وغير ان بين
 والعقم الفاف الذي هو حرف رخصتكم ان بين وغير ان بين
 واما ما ذكره في ان كسح من علم ان لا نفس الكلمات متوقع
 ناشئة في احضارها بالامانة الا انه لا يوجب تخصيص في كل
 وهو ظاهر **قال القائل** الشريف في كسح العلم لا يفتي
 عليك ان اعيان التناصب بين اللفظ والمعنى كس
 خواص كحرفي والركب كس في بعض الكلمات كما ذكره
 واما اعتبار في جمع كلمات لغة واحدة فانها
 متقدرة فاطنك بانغماره في جمع اللغات **واما المذهب**

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

Süleymaniye U	Kütüphanesi
Kismi	Hacı Bezir Ağa
Yeni Kayıt No:	
Eski Kayıt No	576

المؤلف هو الواضع العبد بالهام الله تعالى وقد سبق كذا
 قبل **قال** الشارح في المفتاح بعد ذكر المذاهب الثلاثة المذكورة
 ونحن بعد ما السوف والالهام قولاً بانه المخصص هو الله تعالى
 وقد سبق واما الوضو والاصطلاح قولاً باستاد المخصص العطاء
 والمرجع بالآخرة فيما اى القولين المذكورين امر واحد وهو
 هو الوضو لكن الواضع اما الله تعالى واما غيره انتهى قال الفاضل
 الشرف انى حق احد المذاهب معين الاخرين لا المذهب
 الاول ونه ديدنه كذا بين المذاهبين الآخرين مثل
 من ان التوقف التعارض الاول من الجائزين
 كما بين في موضعه انتهى **اقا قسم** النظم فاقولها
 بوجوه نفس النظم اربعة بوجوه خصوصه خاص ووجود
 عموم عامه ووجوه اشتركة مشترك ووجود تاويل
 ماوول وانها بوجوه البيان بذلك النظم اربعة ايضا
 الظاهر والنقص والمفسر والمكمل فبوجوه بيان المراد وظهور
 ان التامع ظاهر ووجود زيادته على الظاهر وهو حافظ
 زيادته وصوحا على النص مفسر ووجود زيادته على
 المفسر بالا حكام عن احتمال التسخير محكم ومقابل
 هذه الاربعة تحتى والمشكل والمكمل والمكتسبة وثالثها
 بوجوه الاستعمال الاستعمال بالنظم اربعة الحقيقة
 والمجاز والصريح والكتابة واربعا بوجوه الوجود على
 الملة اربعة ايضا الاستدلال بعبادة النص وباترته وبه

درانه
۵۶